نقد الروايات بـ " سلوك الجادة "

إعداد

د. سامي بن مساعد بن مسيعيد الرفاعي الجهني

مُقَدِّمَة

وتشتمل على

- بيان أهمية الموضوع
- سبب اختياره
- شرح خطة البحث
- منهج البحث



إنَّ الحمْدَ للهِ؛ نحمَدُهُ، وَنستَعينُهُ، وَنستغفرُهُ، وَنعوذُ باللهِ من شُرورِ أنْفُسِنا، وَسيِّئاتِ أعمالنا، من يَهده اللهُ؛ فلا مضلَّ لهُ، ومَن يُضْلل؛ فَلا هَاديَ لَهُ.

وَأَشهَدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ، وَحدَه لا شَريكَ لَهُ، وَأَشهَدُ أنَّ محمداً عبدهُ ورسولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[3].

أمَّا بَعْدُ:

((فإن أولى ما صُرفت فيه نفائس الأيام، وأعلى ما خُص بمزيد الاهتمام، الاشتغال بالعلوم الشَّرعيَّة المتلقَّاة عن خير البريَّة، ولا يرتاب عاقل في أنَّ مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيه المصطفى ﷺ، وأنَّ باقي العلوم أمَّا آلآت لفهمهما، وهي: الضَّالة المطلوبة، أو أجنبية عنهما، وهي: الضَّارة المغلوبة))[4].

وإنَّ من حفظ السُّنَّة تمييز صحيحها من سقيمها، وقد قيَّض الله لِحفظَها جهابذةً أُمناءَ يعتنون بها، ويكشفون ما ليس منها، ويبينون غلطها؛ فينقدونها نقد الصيرفي الخبير.

وإنَّ من طرق ووسائل معرفة الخطأ في الرِّواية، وعدم الضَّبط لها، والإصابة فيها؛ سلوك الرَّاوي طريق الجادَّة.

وهذا النَّقد للرِّواية **بسلوك الجادَّة** أحد نوعي النَّقد عند المحدِّثين؛ إذ النَّقد للرِّوايات ينقسم إلى قسمين باعتبار المحلِّ:

الأول: النَّقد المتعلِّق بالسَّند؛ من حيث الإتصال، والعدالة والضَّبط، والشُّذوذ والعلَّة.

وسلوك الجادَّة من الرَّاوي من باب الشُّذوذ والعِلَّة، النَّاتج عن الوهم المتعلِّق بالضَّبط.

---

(١) آل عمرآن: ١٠٢.

(٢) النِّساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠ - ٧١.

(٤) ((فتح الباري)) (٣/١).

فهي طريق غير محوظة؛ شاذةٍ أو منكرةٍ، وما خالفها هو المحفوظ أو المعروف.

القسم الثَّاني: نقد المتون.

فالمتون بذاتها قد خضعت للبحث والنَّظر من قبل جهابذة النَّقد[1].

وهذا بحث جعلته في نقد الرِّوايات بـ ((**سلوك الجادَّة**)).

وعنوانه: ((نَقْدُ الرِّوَايَات بـ ((سُلُوْك الجَادَّة)).

وقد كان من أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع مايلي:

١ – ارتباطه وتعلقه بسنَّة النَّبي ﷺ.

٢ – الرَّغبة في خدمة الحديث النَّبوي.

٣– اضافة لَبِنَة جديدة في توضيح قاعدة مهمة من قواعد النقد عند المحدثين ــ رحمهم الله ــ.

٤– لم أقف على من أفرد ذلك ببحث مستقل يجمع شتاته.

هذه هي أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع.

وتظهر أهمية الموضوع في تعلقه بالسُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة، والذبِّ عنها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) يُنظر: ((دراسات في منهج النقد)) ص٥٢.

عنوان البحث: نَقْدُ الرِّوَايَات بـ ((سُلُوك الجَادَّة)).

خطة البحث:

وقد قسمت البحثَ إلى مقدّمة، وفصلين، وخاتمة، وكشّافات علميَّة.

المقدمة؛ وفيها بيان أهميَّة الموضوع، وسبب اختياره، وشرح خطَّة البحث، ومنهجي فيه.

الفصل الأوَّل: دراساتٌ حوال القاعدة.

وفيه تسعةُ مباحث:

المبحث الأوَّل: التَّعريف بالقاعدة.

المبحث الثَّاني: تعبيرات العلماء عن القاعدة.

المبحث الثَّالث: معني القاعدة ـــ ((سلوك الجادَّة)) ـــ ومرادفاها.

المبحث الرَّابع: أمثلة عامَّة لطريق الجادَّة.

المبحث الخامس: من يَشتهر عنه التَّعليل بهذه الطَّريقة.

المبحث السَّادس: شرط التَّعليل بـــ((سلوك الجادَّة)).

المبحث السَّابع: سلوك الجادَّة من علل الحديث.

المبحث الثَّامن: الأسباب الحاملة لسلوك الجادَّة.

المبحث التَّاسع: كيفية إدراك ((سلوك الجادَّة)).

المبحث العاشر: محل التَّعليل بالقاعده.

المبحث الحادي عشر: طريق الجادة لا يصلح في المتابعات والشَّواهد.

الفصل الثَّاني: التَّطبيقات العمليَّة على القاعدة.

الخاتمة: وفيها أهم النَّتائج التي توصَّلت إليها.

ثُمَّ الكشَّافات؛ كشَّاف المصادر والمراجع، وكشَّاف الموضوعات.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا محمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أجمعِينَ.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

عملي ومنهجي في البحث:

أوَّلاً: جمع المادّة من بطون الكتب المتعلّقة بالموضوع.

ثانياً: تقسيم المادّة المتعلّقة بالموضوع تقسيما متلائماً متناسقاً.

ثالثاً: سردت أمثلة متعدِّدة مختلفة؛ لتقريب القاعدة وتوضيحها.

والمنهج الذي سأسير عليه ــ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ــ في ذلك هو:

أولاً: أسوق متن الحديث، مع ذكر راويه.

ثانياً: أذكر من خرَّجه من الأئمَّة ــ رَحِمَهُم اللَّه تَعَالَى ــ في كتبِهم المسنَده.

ثالثاً: اذكر السَّند الذي سلك الرَّاوي فيه الجادَّة.

رابعاً: أنقل كلام أهل العلم على الأسانيد، وبيان ما فيها من علل.

خامساً: ترقيم الآيات وذكر سورها.

سادساً: التَّعليق على مايحتاج إلى تعليق ــ حسب اجتهادي ــ.

سابعاً: ضبط ما يُشكل من الأسماء والأنساب.

تاسعاً: بيان الغريب من الألفاظ إن احتاج الأمر.

عاشراً: اعتنيت بعلامات التَّرقيم؛ كالفاصلة للفصل بين الكلام، والنُّقتطين ((:)) قبل الجمل القوليَّة ومافي حكمها، وعلامة الاستفهام ((؟))، والتَّعجب ((!)) بعد الجملة الاستفهاميَّة والتَّعجبيَّة. والفاصلة المنقوطة ((؛)) قبل الجملة التَّفسيريَّة والتَّعليليَّة وما إلى ذلك. ووضعت الآيات بين قوسين زهراوين هكذا: ﴿ ﴾، والألفاظ النَّبويَّة بين أقواس صغيرة هكذا: (()).

الحادي عشر: الخاتمة؛ وفيها أهم النَّتائج التي توصَّلت إليها من خلال البحث.

الثَّاني عشر: الكشَّافات: كشَّاف المصادر والمراجع، وكشَّاف الموضوعات.

هذه هي خلاصتُ منهجي أثناء البحث؛ وأحمد الله على التَّيسير والتَّوفيق في العمل، وأشكره على نعمه الكثيرة.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبَّله منِّي ويجعله في صحيفة حسناتي، وأن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا، وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على نبينا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

الفَصْلُ الأَوَّلُ

دراساتٌ حولَ القاعدَة

وفيه تسعةُ مباحث:

المبحث الأوَّل: التَّعريف بالقاعدة.

المبحث الثَّاني: تعبيرات العلماء عن القاعدة.

المبحث الثَّالث: معنى القاعدة ــ ((سلوك الجادَّة)) ــ ومرادفاتها.

المبحث الرَّابع: أمثلة عامَّة لطريق الجادَّة.

المبحث الخامس: من يَشتهر عنه التَّعليل بهذه الطَّريقة.

المبحث السَّادس: شرط التَّعليل بـــ((سلوك الجادَّة)).

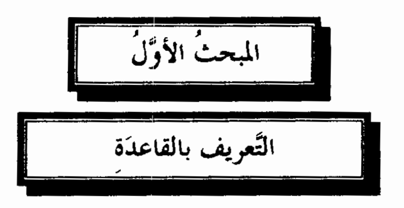
المبحث السَّابع: سلوك الجادَّة من علل الحديث.

المبحث الثَّامن: الأسباب الحاملة لسلوك الجادَّة.

المبحث التَّاسع: كيفية إدراك ((سلوك الجادَّة)).

المبحث العاشر: محل التَّعليل بالقاعده.

المبحث الحادي عاشر: طريق الجادَّة لا يصلح في المتابعات والشَّواهد.



قبل الخوض في تعريف القاعدة اصطلاحاً، يقتضي المقام تعريف مفرداتها.

والقاعدة: تشتمل على مفردتين؛ وهما:

الأولى: السُّلوك.

الثَّانية: الجادة.

وقبل الكلام على المفردتين؛ أعرف النَّقد لغة واصطلاحاً بشيء من الاختصار؛ فأقول:

تعريف النَّقد:

النَّقد في اللُّغة[1]: التَّمييز بين الأشياء؛ ومنه: نقد الدَّراهم؛ إذا: ميَّز الجيد منها من الزَّيف. كالتَّناقد، والتَّنقد. وقد نقدها ينقدها نقداً وانتقدها وتنقَّدها؛ إذا ميَّز جيِّدها من ردئها؛ وأنشد سيبويه:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّنانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ

وفي الاصطلاح: تمييز الأحاديث الصَّحيحة من الضَّعيفة، وبيان عللها، والحكم على رواتها[2].

وأمَّا السُّلوك؛ فمصدر: سلك يسلك سَلكاً وسُلوكاً.

قال ابن فارس: ((السِّين واللاَّم والكاف أصل يدلُّ على نفوذ شيءٍ في شيءٍ.

يقال: سلكت الطَّريق أسلكه.

وسلكت الشَّيء في الشَّيء أنفذته.

والطَّعنة السّلكى؛ إذا طعنه تلقاء وجهه.

والمسلكة: طرة تشق من ناحية الثَّوب، وإنَّما سميت بذلك؛ لامتدادها، وهي كالسكك))[3].

والمَسْلَك: كل طريق سلكتَ فيه، ورجل مسلَّك نحيف الجسم.

---

(١) يُنظر: ((لسان العرب)) (٣/٤٢٥)، و((تاج العروس)) (٩/٢٣٠).

(٢) يُنظر: ((مقدِّمة التَّمييز)) (ص٨)، و((منهج النَّقد عند المحدِّثين)) الأعظمي (ص٥)، و((أصول منهج النَّقد عند أهل الحديث)) البشير (ص٧)، و((دراسات في منهج النَّقد عند المحدِّثين)) العُمري (ص١١).

(٣) ((معجم مقاييس اللُّغة)) (٣/٩٧).

وقال ابن منظور: ((سلك طريقاً، سلك المكان يسلُكُه سَلْكا وسُلُوكا، وسلَكَه غيرَه وفيه وأسلَكَه إيَّاه وفيه وعليه.

قال عبد مناف بن ربع الهذلي:

حتى إذا أسلكوهم في قُتائدةٍ   شَلاًّ كما تَطْرُدُ الجمّالةُ الشُّرُدا

وقال ساعدة بن العجلان:

وهُم مَنَعُوا الطَّرِيقَ وأَسْلَكُوهُم   على شَمّاءَ مَهْواها بَعِيدُ

السلك بالفتح مصدر سلكت الشيء في الشيء فانسلك؛ أي: أدخلته فيه فدخل.

ومنه قول زهير:

تَعَلَّمَنْها لَعَمْرُ اللَّهِ ذا قَسَمًا   واقْصِدْ بذَرْعِكَ وانْظُر أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وقال عدي بن زيد:

وكُنْتُ لِزازَ خَصْمِكَ لَمْ أُعَرِّدْ   وهُم سَلَكُوكَ في أَمْرٍ عَصِيبِ

وفي التنزيل العزيز: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢].

وفيه لغة أخرى: أسلكته فيه والله يسلك الكفار في جهنم؛ أي: يدخلهم فيها.

وأنشد بيت عبد مناف بن ربع، وقد تقدَّم وفي التَّنزيل العزيز: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزُّمر: ٢١]؛ أي: أدخله ينابيع في الأرض.

يقال سلكت الخيط في المخيط؛ أي: أدخلته فيه.

قال أبو عبيد عن أصحابه سَلَكْتُه في المكان وأسْلَكْتُه بمعنى واحد.

وقال ابن الأعرابي: سلكت الطَّريق، وسَلَكْتُه غيري، قال: ويجوز أسلكتُه غيري.

وسلك يده في الجيب والسِّقاء ونحوهما يسلكها وأسلكها؛ أدخلها فيهما))[١].

وأمَّا الجادَّة[٢]: فواحدها الجوَادّ بتشديد الدَّال؛ مثل: دابَّة ودوابّ.

وهي: وسط الطَّريق، وقيل: معظمه، وقيل: الطَّريق الأعظم الذي يجمع الطُّرق ولا بد من المرور عليه، وقيل: سواء الطَّريق.

---

(١) ((لسان العرب)) (١٠/٤٤٢-٤٤٣)، ويُنظر: ((جمهرة اللُّغة)) (٢/٨٥٤)، و((تاج العروس)) (٢٧/٢٠٥)، و((المحكم والمحيط الأعظم)) (٦/٧١٦).

(٢) يُنظر: ((المعجم الأوسط)) (١/١٠٩)، ((المغرب في ترتيب المعرب)) (١/١٣٤)، ((المصباح المنير)) (١/٩٢-٩٣)، ((مختار الصِّحاح)) (ص٤٠)، و((لسان العرب)) (٣/١٠٧، ١١٠)، و((المحكم والمحيط الأعظم)) (٧/١٨٤-١٨٥)، و((تهذيب اللغة)) (١٠/٢٤٧)، و((تاج العروس)) (٧/٤٨٣-٤٨٤).

وجادّة الطّريق مسلكه، وما وضح منه، وقال أبو حنيفة: الجادّة الطّريق إلى الماء.

وقال الزّجاجُ: كلَ طريقة جُدّةٌ وجادّةٌ.

وقال الأزهري: ((وجادّةُ الطّريقِ سُمِّيتْ جادّةً؛ لأنّها خُطّةٌ مستقيمةٌ ملْحُوبةٌ))(١).

وقولك: أنا وفلان على الجادَّة؛ عبارة: عن الاستقامة، والسَّداد.

وقال الأزهري: ((قال اللّيث في ((كتابه)) الجادّة: تُخفّفَ وتُثقّلُ أما المُخفّفُ فاشتقاقه من الجَواد إذا أخرَجَه على فعله.

قال: والمُشَدَّدُ مَخرَجُهُ من الطّريق الجَدَد الواضح.

قلت: ـــ الأزهري ـــ وقد غلط الليث في الوجهين معاً.

أمَّا التَّخفيف في الجَادَة؛ فما علمت أحداً من أئمة اللغة أجازه، ولا يجوزُ أن يكون فعلــةً مـــن الجواد بمعنى السَّخيِّ.

وأمَّا قوله: إنّه إذا شُدّدَ فهو من الأرض الجَدَد؛ فغير صحيح، إنما سُمِّيت المحجة المَسْلُوكةُ جادّةً؛ لأنها ذاتُ جُدَّة وجُدَد وهي طرقاتُها وشَرَكُها المُخطَّطَةُ في الأرض كذلك قال الأصمعي.

وقال في قول الراعي:

فأصْبَحَت الصَّهْبُ العتاقُ وقــد بــدا   لَهُـــنّ المَنَـــارُ والجَـــوَادُ اللَّـــوَائحُ

أخطأ الراعي حين خفف الجوادّ وهو جمع الجادَّة من الطُّرُق التي بها جُدَدٌ...))(٢).

والجدة بالضَّم الطَّريقة، والجمع: جدد، قال الله تعــالى: ﴿مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر: ٢٧]؛ أي: طرائق تخالف لون الجبل.

قال الفرَّاء: الجُدَدُ: الخُطَطُ والطُّرق تكون في الجبال خُطَطٌ بيضٌ وسودٌ وحمرٌ كالطُّرق تكون في الجبال واحدُها جُدَّةٌ

قال امرىء القيس:

كــــأنّ سَــــرَاتَهُ وَجُــــدَّةَ مَتْنِــــه   كَنَــــائنُ يَجْــــري فَــــوْقَهُنّ دلــــيصُ

وسلوك الجادّة في الاصطلاح:

هو الحديث الواحد الذي خولف في إسناده بلزوم الطَّريق المشهورة؛ غلطاً ووهماً.

ويتَّضح من التَّعريف أنّه لا بد في التَّعليل بذلك أربعة أمور:

---

(١) ((تهذيب اللُّغة)) (٢٤٧/١٠).

(٢) ((تهذيب اللُّغة)) (٢٤٧/١٠).

الأوَّل: وجود المخالفة.

الثَّاني: أن يكون هذا الاختلاف في إسناد حديث واحد.

الثَّالث: أن تكون المخالفة بسلوك الطَّريق المشهورة.

الرَّابع: أن تكون المخالفة غلطًا ووهماً لا من باب تعدُّد الشيوخ.

ويُنظر لتمام هذا: المبحث الثَّالث ص ١٥، بعنوان: ((معنى ((سلوك الجادَّة)) ومرادفاتها)).

المبحثُ الثَّاني

تعبيراتُ العلماءِ عن القاعدَة

يُعبِّرُ أهلُ العلم ــ رحمهم الله تعالى ــ عن هذه القاعدة بتعبيرات عِــدَّة، مختلفــة في الاســم؛ متَّحدة في المضمون.

وهذه التَّعبيراتُ من باب ما اختَلَفَ لفظه واتَّحد معناه.

وبعض التَّعبيرات عن هذه القاعدة أظهر من بعض؛ فبعضه ظاهرٌ بَيِّنٌ، وبعضه يحتاج إلى نــوع تأملٍ.

والَّذي وقفت عليه من تعبيراتهم عنها هو:

أوَّلاً: سلك طريق الجادَّة.

وهذا تعبيرٌ مشتهر عند المحدِّثين.

ثانياً: سلك الجادَّة.

وهذا التَّعبير كسابقه تماماً(١).

وإن كانوا جمعاً؛ قالوا: سلكوا الجادَّة(٢).

ثالثاً: جرى على الجادَّة، أو رواه فلان عن فلان على الجادَّة.

وعبَّر بهذا ابن حجر(٣)، والعلائي(٤).

رابعاً: أخذ طريق المجرَّة.

وبهذا عبَّر الشَّافعي (ت٢٠٤هــ)(٥)، والحاكم (ت٤٠٥هــ)(٦).

خامساً: اتَّبع المجرَّة.

---

(١) يُنظر: ((فتح البــاري)) (٣/٢٧٠، ٩/٣٨٤، ١٠/٤٤٤، ١١/٩٩)، و((الإصــابة)) (٣/٤٦٨، ٦/٥٤٦)، و((الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية)) (٢/١٨٤، ٢١٩)، و((التَّلخيص الحــبير)) (١/٢٦٦)، و((فــتح المغيــث)) (١/٢٢٨)، و((النُّكت على ابن الصلاح)) (٢/٦٦١، ٧١٤)، و((مقدِّمة الفتح)) (ص٣٥٣).

(٢) ((فتح الباري)) (١٠/٣٦٤).

(٣) ((فتح الباري)) (١٠/١٤٦)، و((التَّهذيب)) (٩/٢٣٨)،

(٤) ((جامع التَّحصيل)) (ص١١٨)؛ حيث قال: ((رواه جماعة عن هشام بن عروة على الجادة)).

(٥) يُنظر: ((السُّن الكبرى)) للبيهقي (٢/٤٧٤)، و((اللآلي المصنوعة)) (٢/١٤).

(٦) ((معرفة علوم الحديث)) (ص١١٨).

وبهذا عبَّر الشَّافعي (ت٢٠٤هـ)[1].

سادساً: لزم الطَّريق.

وأكثر من هذا اللَّفظ أبو حاتم (ت٢٧٥هـ)[2].

سابعاً: يعبرون عن طريقِ غيرِ الجادَّة بقولهم: فمن أين جاء بهذا الإسناد.

يعنون: غيرَ طريقِ الجادَّة؛ و سيأتي ــ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ــ مثالاً له عند حديث ((أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ...))[3].

ثامناً: وكذا يعبِّرون عن ذلك في بقولهم: من أين يقع لفلان.

أي: طريقُ غيرِ الجادَّة.

تاسعاً: قولهم: خطأ، أخطأ فيه فلان، أو: وهم.

من ذلك:

قال حَمْزَةُ الْكِنَانِيُّ: ((قَوْلُهُ: ((عن جَابِرٍ)) خَطَأٌ))[4].

وهذا التَّعبير أوسع من أن يكون المراد به سلوك الجادَّة؛ بله يعبرون به عن سلوك الجادَّة، وعن غيره من المخالفات الَّتي تقع للرَّاوي إذا خالف من هو أولى منه.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

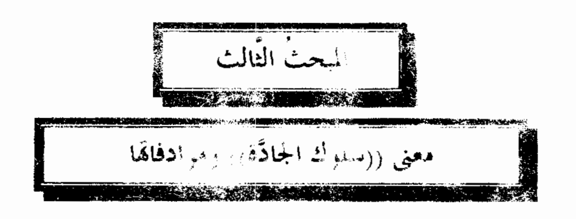
---

(١) يُنظر: ((السُّنن الكبرى)) للبيهقي (٢/٤٦٣)، و((اللآلي المصنوعة)) (٢/١٤).

(٢) يُنظر: ((علل الحديث)) لابن أبي حاتم (١/١٠٦، ٢٠٣، ٤٢٧، ٢/١٠٩، ٢٤٩، ٢٦٦)، و((شرح علل التِّرمذي)) (٢/٨٤٢).

(٣) يُنظر: المثال الأوَّل من هذا البحث.

(٤) يُنظر: المثال السَّابع من هذا البحث.



طريق الجادَّة: هي الطَّريقُ المعروفةُ المشهورةُ المعهودة الَّتي لا تخفى؛ وعليه:

فهي مما تَسبقُ إليها الألسنةُ، والأوهامُ. ويَسهل حفظها على التَّمام؛ فيسلكها من قلَّ حفظُه، ومن لا يحفظ.

لذا كان من يعدِل عن طريق الجادَّة؛ ويأتي بإسنادٍ يُستغرب ـــ غير إسنادِ الجادَّة المعهود ـــ مع ضبطه وحفظه؛ كان ذلك دليل حفظه، وضبطه.

إذ أنَّ حفظَ وضبط طريقِ الجادَّة أهونُ على النَّفس، وأيسرُ، يدركه الحفَّاظ المبرِّزون، وغيرهم من باب أولى[1].

وعليه من يسلك من الرُّواة طريق الجادَّة ـــ مع المخالفة ـــ كان ذلك قرينة على خطئه في الغالب؛ إذ الضَّعيف يسبق إلى لسانه الطَّريق المشهورة.

قال أبو حاتم (ت٢٧٧): ((... مبارك لزم الطَّريق؛ يعني: أنَّ رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام؛ فيسلكها مَن قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة؛ فإنَّ في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلاَّ حافظ))[2].

وقال ابن رجب (ت٧٩٥هـ): ((... فإن كان المنفرد عن الحفَّاظ مع سوءِ حفظه قد سلك الطَّريق المشهور، والحفَّاظ يخالفونه؛ فإنَّه لا يكادُ يُرتابُ في وهمه وخطئه؛ لأنَّ الطَّريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً؛ فيسلكه من لا يحفظ))[3].

وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ((... فكأنَّ الرَّاوي عنه سلك الجادَّة؛ لأنَّه مشهورٌ بالرِّواية عن الأوزاعي، لا عن مالك. والله أعلم))[4].

وقال أيضاً: ((فسلوك غير الجادَّة دالٌّ على مزيدِ التَّحفظ))[5].

---

(١) يُنظر: ((شرح علل الترمذي)) لابن رجب (٨٤١/٢، ٨٤٢).

(٢) بواسطة: ((شرح علل الترمذي)) (٨٤٢/٢)، ويُنظر: المثال الثَّالث عشر من البحث.

(٣) ((شرح علل الترمذي)) (٨٤١/٢).

(٤) يُنظر: ((النُّكت)) (٦٦١/٢).

(٥) يُنظر: ((فتح المغيث)) (١٧٤/١).

يقول ابن حجر: ((... وكان سبب حكمهم عليه بذلك كون سالم أو من دونه سلك الجادة؛ لأنَّ العادة في الغالب أنَّ الإسناد إذا انتهى إلى الصَّحابي ﷺ، قيل بعده عن النَّبيِّ ﷺ، فلمَّا جاء هنا بعد الصَّحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله كان الظنُّ غالباً على أنَّ من ضبطه هكذا أتقن ضبطاً))[1].

فسلوك الجادَّة ((قرينة في بيان خطأ الرُّواة، لأنَّ الحافظ المتقن الثَّبت يميِّز الطَّريق المشهورة عن الطَّريق الغريبة

۞۞۞۞۞۞۞۞۞۞۞۞۞۞
۞۞۞۞۞۞۞۞۞۞

---

(١) ((النُّكت)) (٢/٧١٤)، ويُنظر: ((فتح المغيث)) (١/٢٢٨).

المبحث الرَّابع

أمثلة عامّة لطريق الجادّة

هذه جملة من الأسانيد المشهورة التي [illegible]

○ علقمة بن وائل، عن أبيه ﵁.

○ حمّاد بن سلمة، عن ثابت البُناني، عن أنس ﵁.

قال أحمد (ت٢٤١هـ): ((أهل المدينة إذا كان حديث غلط؛ يقولون: ابن المنكدر، عن جابر. وأهل البصرة؛ يقولون: ثابت عن أنس؛ يُحيلون عليهما))(١).

○ صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار ﵁.

○ مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﵁.

○ عبيد الله، عن، نافع، عن ابن عمر ﵁.

○ الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر ﵁.

○ الزُّهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ﵁.

○ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه ﵁.

قال الزَّيلعي: ((ومن فوائدِ شيخنا الحافظ جمال الدِّين المزِّي، قال: عمرو بن شعيب يأتي على ثلاثة أوجه:

عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه؛ وهو الجادَّة.

وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو.

وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبد الله بن عمرو.

فعمرو له ثلاثة أجداد: محمَّد، وعبد الله، وعمرو بن العاص؛ فمحمَّد تابعي، وعبد الله، وعمرو؛ صحابيان.

فان كان المرادُ بجدِّه محمَّداً؛ فالحديث مرسلٌ؛ لأنَّه تابعي.

وإن كان المراد به عمرو؛ فالحديث منقطعٌ؛ لأنَّ شعيباً لم يدرك عمرواً.

وان كان المراد به عبد الله؛ فيحتاج إلى معرفة سماع شعيب من عبد الله.

---

(١) ((الكامل)) (٢/١٠٠)، ويُنظر: (٤/٣٠٨).

وقد ثبت في الدَّارقطني، وغيره بسند صحيحٍ سماع عمرو من أبيه شعيب، وسماع شعيب من جدِّه عبد الله))[1].

- سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.
- الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ.
- المقبري، عن أبي هريرة ﷺ.

قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ((... ورواية عبد الله بن رجاء إن كانت محفوظة؛ فقد سلك الجادَّة في أحاديث المقبري، فقال: عن أبي هريرة...))[2].

- محمَّد بن المنكدر، عن جابر ﷺ.

قال أحمد (ت٢٤١هـ): ((أهل المدينة إذا كان حديث غلط؛ يقولون: ابن المنكدر، عن جابر. وأهل البصرة؛ يقولون: ثابت عن أنس؛ يُحيلون عليهما))[3].

- رواية الرَّاوي عن أبيه؛ كعلقمة بن وائل، عن أبيه، وأبي بردة، عن أبيه.
- رواية الرَّاوي عن أبيه، عن جدِّه.

قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ((وفي عكسه كثرة؛ لأنَّه هو الجادَّة المسلوكة الغالبة))[4].

قوله: ((وعكسه))؛ أي: رواية الرَّاوي عمن فوقه في السِّن، أو اللُّقي، أو المقدار. وهو المعبر عنه برواية الأصاغر، عن الأكابر))[5].

قال المُناوي (ت١٠٣١هـ): ((ومنه من روى: عن أبيه، عن جده؛ لأنَّه هو الجادَّة المسلوكة الغالبة))[6].

وغير هذا من تراجمَ مشهورة تَسبق الألسنه إليها.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

---

(١) ((نصب الرَّاية)) (٥٨/١).

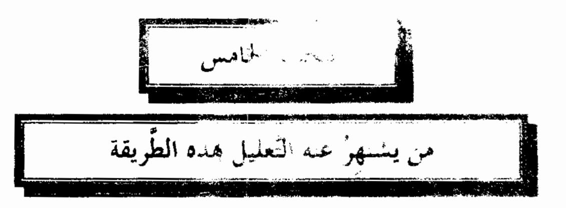
(٢) ((مقدِّمة الفتح)) (ص٣٥٣).

(٣) ((الكامل)) (١٠٠/٢)، ويُنظر: (٣٠٨/٤).

(٤) ((النُّخبة)) (٦٣٩/١-شرح النخبة للقاري).

(٥) ((شرح نخبة الفكر)) للقاري (٦٣٩/١).

(٦) ((اليواقيت والدُّرر)) (٢٥٧/٢)، و((شرح نخبة الفكر)) للقاري (٦٣٩/١).



قد سبق أنَّ التَّعليل بسلوك الجادة مسلك سار عليه أهل العلم ــ رحمهم الله تعــالى ــ إلاَّ أنَّ منهم مَن يُصرِّح بذلك، وينص عليه، ومنهم من يحكي الوهم والخطأ ونحوهما، وعند التأمُّل يكون مــن هذا الباب.

وعليه؛ فالتَّعليل بسلوك الجادة هو مسلك كل إمام ناقد مبرِّز في الجملة.

إلاَّ أنَّه اشتهر بالتَّعليل بهذه الطَّريقة جماعة من أهل العلم ــ رحمهم الله تعالى ــ؛ منهم:

سفيان بن عيينة (ت١٩٨هــ).

وعبد الرَّحمن بن مهدي (ت١٩٨هــ).

وأحمد بن حنبل(ت٢٤١هــ)(١).

وأبو حاتم الرَّازي (ت٢٧٧).

قال ابن رجب (ت٧٩٥هــ) بعد نقله عن أبي حاتم قوله: ((مبارك لزم الطَّريق؛ يعني: أنَّ رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام؛ فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإنَّ في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ)).

قال ابن رجب بعد ذلك: ((وأبو حاتم كثيراً ما يُعلِّلُ الأحاديثَ بمثلِ هذا، وكذلك غيره مــن الأئمة))(٢).

قلت: وقد علَّلَ أبو حاتم بــ ((لزوم الجادَّة)) في مواطنَ ستةٍ؛ كما في ((عِلل ابن أبي حاتم))؛ وهي في: (١/١٠٦، ٢٠٣، ٤٢٧، ٢ / ١٠٩، ٢٤٩، ٢٦٦).

ثم قال ابن رجب: ((وقد سبق إلى نحو ذلك ابن عيينة، وابن مهدي، فإنَّ مالكــاً روى عــن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن النَّبيِّ، قال: أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيْمِ فِي الجَنَّةِ كَهَذِهِ مِنْ هَذِهِ.

وخالفه ابن عيينة؛ فرواه عن صفوان بن سليم، عن أنيسة، عن أم سعيد بنت مرَّة الفهريَّة، عن أبيها، عن النَّبيِّ ﷺ.

ورجَّح الحفَّاظ؛ كأبي زرعة، وأبي حاتم قول ابن عيينة في هذا الإسناد على قول مالك.

---

(١) يُنظر: ((الكامل)) (٢/١٠٠، ٤/٣٠٨)، و((منهج الإمام أحمد في التَّعليل)) (ص٤٨٠-٤٨٧).

(٢) ((شرح علل الترمذي)) (٢/٨٤٢).

قال الحميدي: قيل لسفيان: إنَّ عبد الرَّحمن بن مهدي، يقول: إنَّ سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك.

قال سفيان: وما يدريه أدرك سفيان صفوان؟، قالوا: لا؛ لكنَّه قال: إنَّ مالكاً قال عن صفوان، عن عطاء بن يسار، وقال سفيان عن أنيسة، عن أم سعيد بنت مرَّة، عن أبيها فمن أين جاء بهذا الإسناد؟.

فقال سفيان: ما أحسن ما قال لو قال لنا صفوان، عن عطاء بن يسار كان أهون علينا من أن يجيء بهذا الإسناد الشّديد.

ومن ذلك أنَّ حصين بن عبد الرَّحمن روى عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النَّبيِّ حديث رفع اليدين في الصَّلاة.

ورواه شعبة عن عمرو بن مرَّة، عن أبي البختري، عن عبد الرَّحمن اليحصبي، عن وائل بن حجر، عن النَّبيِّ ﷺ.

وسئل عن ذلك أحمد، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع شعبة، عن أبي البختري، عن عبد الرَّحمن اليحصبي، عن وائل؟ يشير إلى أنَّ هذا إسناد غريب لا يحفظه إلاَّ حافظ، بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه؛ فإنَّه طريق مشهور))[1].

وممَّن علَّل بذلك: يحيى بن سعيد القطَّان (١٩٨هـ).

فقد روى أحمد في ((مسنده)) (٤٢٦/٦) عن يحي بن سعيد القطَّان أنَّه قال: حدّث سفيان الثَّوري، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّه قال: ((لاَ تَصْحَبُ المَلاَئكَةُ رُفْقَةً فيْهَا جَرَسٌ))، فقلت له: تعست يا أبا عبد الله. فقال: كيف هو؟ قلت: حدثني عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ، فقال: صدقت.

قال محمَّد عمر: ((اشتمل هذا الخبر على عظم دين الثَّوري وتواضعه وإنصافه، وعلى قوَّة حافظة تلميذه القطَّان، وجرأته على شيخه حتى خاطبه بذلك، ونبَّهه على عثوره حيث سلك الجادَّة؛ لأنَّ جُلَّ رواية نافع هي عن ابن عمر، فكانَّ قول الذي يسلك غيرها إذا كان ضابطاً أرجح.

ثُمَّ قال: ((كذا خطَّأ يحي القطَّان شعبة (ت١٦٠هـ) حيث حدَّثوه بحديث: ((لاَ يَجِدُ عَبْدٌ طَعْمَ الإِيْمَانِ حَتَّى يُؤمِنَ بِالْقَدَرِ))، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي.

وقال: حدَّثنا به سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن ابن مسعود، وهذا هو الصَّواب، و لا يتأتى ليحي أن يحكم على شعبة بالخطأ إلاَّ بعد أن يتيقَّن الصَّواب في غير روايته.

---

(١) ((شرح علل الترمذي)) (٨٤٢/٢-٨٤٣).

فمن هنا من يستروح فيقول مثلاً: يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين فحدث به كل مرة على أحدهما.

وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق إلا إن جاءت رواية عن الحارث يجمعهما ومدار الأمر عند أئمة هذا الفن على ما يقوى في الظن، أمّا الاحتمال المرجوح فلا تعويل عندهم عليه))[1].

قلت: وممن علل بهذا التعليل من المتأخرين:

العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢هـ)[2].

والحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[3].

وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)[4].

في آخرين.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

---

(١) ((الحديث المقلوب)) بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى العدد (٢١).

(٢) ((نصب الراية)) (٢/٥٨).

(٣) كما في ((الفتح)) في المواطن التالية: (٣/٣٦٧)، (٩/٢٩٧)، (٩/٥٤٨)، (١٠/١٥٤)، (١٠/٣٧٧)، (١٠/٤٥٣)، (١١/٣٠٢)، وفي ((التلخيص الحبير)) (١/٢٦٦)، وفي ((الدراية)) (٢/ ١٨٤، ٢١٩) رقم (٨٥٦، ٢١٩)، وفي ((التهذيب)) (٩/٢٦٣)، وفي ((الإصابة)) في موطنين: أحدهما رقم (٤١٠٢) والثاني سيأتي – إن شاء الله تعالى – في التطبيقات، وفي ((مقدمة الفتح)) (ص٢٠٠، ٣٧١).

(٤) كما في ((فتح المغيث)) (١/٢٧٣، ٢٢٧).

المبحثُ السَّادس

شرط التَّعليل بـ ((سلوك الجادَّة))

النَّقد والتَّعليل بسلوك الجادَّة؛ هو: من القرائن، والمرجِّحات لبعض الطُّرق على بعض؛ عند وجود التَّعارض، ولمَّا كان الأمر كذلك؛ فإنَّه يُشترط للتَّعليل بذلك أربعة شروط في الجملة؛ وهي:

الأوَّل: وجود المخالفة؛ وهذا ظاهرٌ، لازمٌ.

الثَّاني: أن تكون المخالفة بسلوك الجادَّة؛ لا مطلق المخالفة، وهذا أيضاً ظاهر، لازم؛ للتَّعليل بذلك خاصَّة.

الثَّالث: أن يكون الحديث الذي اختُلف في إسناده حديث واحد.

قال ابن رجب (ت٧٩٥هـ): ((وأعلم أنَّ هذا كله إذا علم أنَّ الحديث الذي اختُلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنَّه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغير يستدل به على أنَّه حديث آخر، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمَّة الصَّنعة: هما حديثان بإسنادين.....

وكثير من الحفَّاظ؛ كالدَّارقطني وغيره لا يراعون ذلك، ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين، وإن اختلف لفظ الحديثين إذا رجع إلى معنى متقارب.

وابن المديني ونحوه إنَّما يقولون: هما حديثان بإسنادين إذا احتمل ذلك، وكان متن ذلك الحديث يروى عن النبي ﷺ من وجوه متعدِّدة؛ كحديث الصَّلاة على النَّبي ﷺ، فأمَّا ما لا يعرف إلاَّ إسناد واحد فهذا يبعد فيه ذلك.

وكذلك حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر في هدي النَّبي ﷺ الغنم المقلَّدة.

وحديثه عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، في هدي النَّبي ﷺ الغنم.

فمن الحفَّاظ من قال: الصَّحيح حديث عائشة، وحديث جابر وهم.

ومنهم من قال: هما حديثان مختلفان، في أحدهما التَّقليد، وليس في الآخر؛ ومنهم أبو حاتم الرَّازي))[1].

وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في مسألة الوقف والرَّفع: ((... ثُمَّ إنَّه يُقابل بمثله فيترجَّح الوقف؛ بتجويزِ أن يكون الرَّافع تبع العادة، وسلك الجادَّة.

---

(١) ((شرح علل الترمذي)) (٢/٨٤٣).

... واعلم أنَّ هذا كلَّه إذا كان للمتن سندٌ واحدٌ.

أمَّا إذا كان له سندان؛ فلا يجرى فيه هذا الخلاف.

وقد روى البخاري في ((صحيحه)) من طريق ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ((إِذَا اخْتَلَطُوا فَإِنَّمَا هُوَ التَّكْبِيْرُ وَالإِشَارَةُ بِالرَّأْسِ))، الحديث.

وعن ابن جريج، عن ابن كثير، عن مجاهد موقوفاً.

فلم يتعارض الوقف والرَّفع هنا لاختلاف الإسنادين. والله أعلم))[1].

الرَّابع: أن تقوم القرائن على أنَّ الرَّاوي أو الرُّواة قد سلكوا الجادَّة؛ كأن يكونوا ضعفاء، أو يخالفوا من هو أولى منهم ضبطاً، أو عدداً.

إذ ((قد يتابع بعض الرُّواة على رواية حديث إسناداً ومتناً، ويخالفهم من هم أولى بالحفظ منهم؛ فيرجح الأئمَّة رواية الأحفظ، وإن كان الأولون جماعة يبعد على مثلهم الخطأ عادةً.

إلاَّ أنَّ الأئمَّة يرون أنَّ هؤلاء الجماعة وإن اتَّفقوا؛ إلاَّ أنَّ ما اتَّفقوا عليه ممَّا يسهل أن تتوارد عليه الأذهان، وأن يتَّفق على الخطأ فيه الجماعة، كأن تكون روايتهم جاريةً على الجادَّة المعهودة، ورواية الحفاظ على خلاف الجادَّة.

فحماد بن سلمة ــ مثلاً ــ؛ إذا روى عن ثابت البُناني؛ غالباً ما يكون الحديث عن ثابت، عن أنس، فإذا روى حافظ أو أكثر عن حمَّاد بن سلمة حديثاً عن ثابت مرسلاً، ووجدنا عدداً من الضُّعفاء، أو ممَّن ليسوا مبرزين في الحفظ، رووا الحديث فقالوا: عن حماد، عن ثابت، عن أنس، عرفنا أنَّ من وصل الحديث بذكر أنس إنَّما سلك الجادَّة؛ فأخطأ، وأن من لم يسلكها إنما حفظ الحديث على وجهه))[2].

أمَّا إذا كثرت الطُّرق السَّالكة للجادَّة وكانوا من الحفاظ المبرِّزين؛ فيُحمل على تعدُّد الشيوخ، أو الإسناد؛ لاسيَّما إذا كان من المكثرين.

قال ابن رجب (ت٧٩٥هـ): ((إذا روى الحفَّاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد، وأنفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقةً حافظاً؛ فحكمه قريب من حكم زيادة الثِّقة، في الأسانيد أو في المتون.

وقد تردَّد الحفَّاظ كثيراً في مثل هذا؛ هل يُرَدُّ قول مَن تفرَّد بذلك الإسناد؛ لمخالفته الأكثرين له، أم يقبل قوله؛ لثقته وحفظه.

---

(١) ((النُّكت على ابن الصلاح)) (٢/٦١٠-٦١١).

(٢) ((الإرشادات)) (ص٢٩٦).

ويقوِّي قبول قوله إذا كان المروي عنه واسع الحديث؛ يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة؛ كالزُّهري، والثَّوري، وشعبة، والأعمش))[1].

ثمَّ قال:

((فأمَّا إن كان المنفرد عن الحفَّاظ سيئ الحفظ؛ فإنَّه لا يعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم...

فإنَّ كان المنفرد عن الحفَّاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطَّريق المشهور، والحفَّاظ يخالفونه؛ فإنَّه لايكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأنَّ الطَّريق المشهورة تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً؛ فيسلكه من لايحفظ))[2].

فإذن ((إذا توارد عدد من الرُّواة، لا سيما إذا كانوا ضعفاء، أو ليسوا من المبرِّزين في الحفظ، وكان ما تواردوا عليه ممَّا يجري على الجادَّة الغالبة، وخالفهم حافظ أو أكثر، كان الغالب أنَّ الصَّواب مع من عُرف بالحفظ والإتقان، وأنَّ ما تتابع عليه هؤلاء خطأً))[3].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) المرجع السَّابق (٢/٨٣٨).

(٢) المرجع السَّابق (٢/٨٤٠).

(٣) ((الإرشادات)) (ص٢٩٧).

المبحثُ السَّابع

سلوك الجادَّة مِن مباحث علل الحديث

غيرُ خافٍ على أحدٍ أنَّ علم العللِ من أصعب مباحث علم الحديث وأدقِّها؛ ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل.

وقال ابن مهدي (ت١٩٨هـ): ((هي إلهام، لو قلت للقيم بالعلل: من أين لك هذا؟! لم تكن له حجَّة)).

وقال السَّخاوي (ت٩٠٢هـ): ((هذا النَّوع من أغمض الأنواع وأدقِّها؛ ولذا لم يتكلَّم فيه إلاَّ الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثَّاقب؛ مثل: ابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب ابن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدَّارقطني))[1].

والتَّعليل بسلوك الجادَّة من باب العلل الَّتي لا تظهر إلاَّ بعد تتبعٍ وفتشٍ.

قال السُّيوطي (ت٩١١هـ)؛ نقلاً عن الحاكم: ((التَّاسع: أنْ تكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطَّريق؛ فيقع من رواه من تلك الطَّريق بناء على **الجادَّة** في الوهم.

كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد الله دينار، عن ابن عمر، أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصَّلاة: قال: ((سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ)) الحديث.

قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادَّة، وإنَّما هو من حديث عبد العزيز، ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي))[2].

فرع: سلوك طريق الجادَّة؛ هل هو من باب القلب المتعلِّق بالإسناد؟.

قال السيوطي (ت٩١١هـ): ((المقلوب هو قسمان:

الأوَّل: أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه آخر في طبقته؛ نحو حديث مشهور عن سالم جُعِلَ عن نافع؛ ليرغب فيه لغرابته، أو عن مالك جُعِلَ عن عبيد الله بن عمر...))[3].

ثم قال: ((قد يقع القلب غلطاً لا قصداً؛ كما يقع الوضع كذلك.

---

(١) ((فتح المغيث)) (١/٢٣٥).

(٢) ((تدريب الراوي)) (١/٢٣٣)، وأصله في ((معرفة علوم الحديث)) (ص١١٨)، ويُنظر: ((توجيه النظر إلى أصول الأثر)) (٢/٦١١).

(٣) ((التدريب)) (١/٢٩١).

وقد مثَّله ابن الصَّلاح بحديث رواه جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً ((إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)).

فهذا حديث انقلب إسناده على جرير ـــ وهو ليحيى بن أبي كثير ـــ، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، هكذا رواه الأئمة الخمسة، وهو عند مسلم، والنَّسائي من رواية حجَّاج ابن أبي عثمان الصَّواف، عن يحيى، وجرير إنَّما سمعه من حجاج، فانقلب عليه، وقد بيَّن ذلك حمَّاد بن زيد فيما رواه أبو داود في ((المراسيل))، عن أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسَّان، عنه، قال:كنت أنا وجرير عند ثابت، فحدَّث حجَّاج، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، فظنَّ جريرٌ أنَّه فيما حدَّثنا به ثابت عن أنس))[1]. أهـ.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) المرجع السَّابق (٢/٢٩٤).

المبحثُ الثّامن

الأسباب الحاملة لسلوك الجادَّة

سبب سلوك الرَّاوي للجادَّة؛ هو: الوهم والغلط.

والوهم خلل في ضبط الرَّاوي للأخبار يؤثِّر في مرويه.

والوهم متعلِّقٌ بالضَّبط، لا بالعدالة، وهو أحد شروط الحديث المقبول، فإن كان الضَّبط تامّـاً؛ فهو الصَّحيح، وإن خفَّ؛ فهو الحسن.

والوهم يشمل كل خطأ في الإسناد، أو في المتن، أو فيهما معاً؛ بزيادة أو نقصان، أو تحريف؛ كوصل المرسل، ورفع الموقوف، وإبدال إسناد بآخر.... الخ.

قال المعلمي: ((الخطأُ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادَّة.

فهشام بن عروة غالب روايته عن أبيه، عن عائشة.

وقد يَروي عن وهب بن كيسان، عن عبيد بن عمير.

فقد يسمع رجل من هشام خبراً بالسَّند الثَّاني، ثم يمضي زمان على السَّامع، فيشتبه عليه، فيتوهَّم أنَّه سمع ذاك الخبر من هشام بالسَّند الأوَّل على ما هو الغالب المألوف، ولذلك تجد أئمَّة الحديث إذا وجدوا راويين اختلفا بأن رويا عن هشام خبراً واحداً، جعله أحدهما عن هشام، عن وهب، عن عبيد، وجعله الآخر: عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، فالغالب أن يقدِّموا الأوَّل، ويخطِّئوا الثَّاني))[1].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((التَّنكيل)) (٢/٦٧).

المبحثُ التَّاسع

كيفيَّة إدراك ((سلوك الجادَّة))

يدرك سلوك الجادَّة بأمور؛ وهي:

الأوَّل: جمع الطُّرق للحديث.

لما كان التَّعليل بـ ((**سلوك الجادَّة**)) نوع من العِلَل، والعِلل على وجه العموم لا تُدرك إلاَّ بجمع الطُّرق؛ كان جمع الطُّرق موصلاً إلى ذلك.

إذ أنَّ ظاهر كثير من الأسانيد ما لم تجمع طرقها الصِّحة؛ لتوفُّر شروطها الظَّاهرة.

فجمع الرِّوايات ومقارنتها من حيث اتفاقها وافتراقها هو الطَّريق لبيان الوهم والغلط الواقع في الإسناد أو المتن.

قال ابن المبارك (ت١٨١هـ): ((إذا أردت أن يصحَّ لك الحديث فاضرب بعضه ببعض))[١].

وقال علي بن المديني (ت٢٣٢هـ): ((الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه))[٢].

وقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): ((لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً؛ ما عقلناه))[٣].

وقال أيضاً: ((لو لم نكتب الحديث من خمسين وجهاً؛ ما عرفناه))[٤].

وقال ثالثة: ((لو لم نكتب الحديث من مئة وجه؛ ما وقعنا على الصَّواب))[٥].

لهذا اعتنى أهل العلم بجمع الطُّرُق للحديث الواحد؛ ليتبين خطؤه.

قال إبراهيم بن سعيد الجوهري (ت٢٤٧هـ): ((كلُّ حديث لا يكون عندي من مئة وجه فأنا فيه يتيم))[٦].

وقال أبو بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ): ((السَّبيل إلى معرفة علَّة الحديث أن يجمعَ بين طُرُقه، ويُنظرَ في إختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومترلتهم من الإتقان والضَّبط))[١].

---

(١) ((الجامع لأخلاق الرَّاوي)) (٢/٢٩٦)، ويُنظر: ((معرفة الرجال)) (٢/٣٩).

(٢) ((الجامع لأخلاق الرَّاوي)) (٢/٢١٢).

(٣) ((التَّاريخ)) (٤/٢٧١).

(٤) ((المجروحين)) (١/٣٣)، ((الجامع)) (٢/٢١٢).

(٥) ((الإرشاد)) (٢/٥٩٥).

(٦) ((التَّذكرة)) (٢/٥١٦).

فمعرفة الرُّواة ومراتبهم ودرجة حفظهم من أهم الأمور؛ لتمييز أحاديثهم من بعض.

ومما يدل على أهمية جمع الطُّرُق ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه في سؤاله له:

قال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ):

((سألت أبي عن حديث: رواه محمد بن سليمان الاصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ:

((أنَّه كَانَ يُصَلِّي فِي اليَومِ وَاللَّيلَةِ اثْنَتَى عَشرَةَ رَكَعَةً)).

فقال أبي: **هذا خطأ** رواه سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ.

وقال أبي: كنت معجباً بهذا الحديث، وكنت أرى أنَّه غريبٌ حتى رأيت سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ؛ **فعلمت أن ذاك لزم الطريق**))[٢].

فأبو حاتم (ت٢٧٥هـ) مع مكانته في علم العلل وتضلُّعه منه لم يجزم ويوقن بعلَّة الحديث إلاَّ بعد الوقوفِ على الطَّريق الأخرى.

والعجب في كلامه ليس هو لازم الفرح والرِّضى بله الإستغراب؛ بدليل قوله: ((وكنت أرى أنَّه غريبٌ)). وَاللهُ أَعْلَمُ.

الثاني: القرائن.

من المهم في باب التَّعليل بسلوك الجادَّة: النَّظر إلى القرائن.

ومن القرائن ـ لا على سبيل الحصر ـ:

أوَّلاً: أن يعدل الرَّاوي عن المتصل الممكن الحصول عليه إلى مرسل منقطع، أو يترك العالي إلى النَّازل.

قال ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ) عن حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وسيأتي ذكره ـ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـ[٣]:

((وهذا يشعرُ بأنَّ من قال فيه عن أبيه، عن جده، **سلك الجادَّة**؛ وإلاَّ فلو كان عنده عن أبيه، عن جده لما أحتاجَ أن يرحل فيه إلى المدينة، ويكتفي فيه بحديث مرسلٍ))[٤]. أهـ.

---

(١) ((الجامع لأخلاق الرَّاوي)) (٢/٢٩٥)، ويُنظر: ((التمييز)) ٢٠٩.

(٢) ((علل ابن أبي حاتم)) (١/١٠٦) رقم (٢٨٨).

(٣) يُنظر: المثال التَّاسع من قسم التَّطبيقات.

(٤) ((الفتح)) (٩/٣٨٤).

ثانياً: أن يكون العادل عن الجادَّة من الثِّقات الأثبات الملازمين لذلك الشَّيخ؛ كأن يعدل ثابت البُناني عن الرِّوايه عن أنس إلى غيره، مع معرفة تمكُّن ثابت في حديثه عن أنس.

ثالثاً: أن يكون الرَّاوي مكثراً؛ فيروي من قلَّ ضبطه عنه على الجادَّة؛ توهُّماً.

قال ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ): ((... وكأنَّ من لم يذكر فيه عقيلاً **جرى علـــى الجـــادة**؛ لأنَّ يونس مكثرٌ عن الزُّهري، وقد رواه عن عقيل أيضاً اللَّيث بن سعد))[1]. أهـ.

وسياتي الكلام على هذا الأسناد ـــ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـــ[2].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((الفتح)) (١٠/١٥٤).

(٢) يُنظر: المثال الحادي عشر من قسم التَّطبيق.

المبحثُ العاشر

محلُّ التَّعليل بالقاعدة

التَّعليل بسلوك الجادَّة من حيثُ محلُّه أو موقعُهُ ـ إنَّما هم ـ خاصٌّ بالأسانيد، ولا تعلُّق له بالمتون.

قال المعلمي: ((الخطأُ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادَّة))[1].

ومن صوره:

تعارض الوصل والإرسال.

تعارض الوقف والرفع.

الاختلاف على الرَّاوي في غيرهما.

والنَّاظر في التَّطبيقات يتبيَّن له ذلك كله.

---

(١) ((التَّنكيل)) (٦٧/٢).

المبحثُ الحادي عشر

طريق الجادَّة لا يصلح في المتابعات والشَّواهد

إذا عُلِمَ أنَّ الرَّاوي سلك الجادَّة في روايته؛ فإنَّ تلك الرِّواية لا تصلح في الشَّواهد، ولا في المتابعات؛ لتبيُّن خطئه وغلطه.

فهو في حقيقة الأمر ليس بإسناد إلاَّ في توهُّم واضعه، فهو خطأٌ راجحٌ.

ورجحان الخطأ يكون ((بأحد أمرين:

الأوَّل: متعلِّقٌ بالرَّاوي.

وذلك؛ بأن يكون الرَّاوي المتفرِّد ضعفه شديدٌ؛ لكذبٍ، أو تهمة، أو شدَّة غفلة.

فمثل هذه الرِّواية لا تصلح للاعتبار؛ لرجحان جانب الخطأ فيها...

الثَّاني: مُتعلِّقٌ بالرِّواية نفسها.

وذلك بأن يكون راوي الرِّواية ممَّن لم يبلغ في الضَّعف تلك المنزلة، وإنَّما نشأ ضعفه من سوء حفظه، أو اختلاطه، أو نحو ذلك ممَّا لا يقدح في دينٍ أو عدالة؛ بل قد يكون ثقةً صدوقاً، من جملة من يحتج بحديثه في الأصل؛ إلاَّ أنَّه ترجَّح أنَّه أخطأ في هذا الحديث بعينه، في إسناده أو متنه، عن غير قصدٍ أو تعمُّدٍ؛ فتكون روايته هذه التي اخطأ فيها من قبيل ((المنكر)) أو ((الشَّاذ)).

والخطأ؛ نحو: زيادة أو نقصان، أوتقديم أو تأخير، أو إبدال راوٍ براوٍ، أو كلمةٍ بكلمةٍ، أو جملةٍ بجملةٍ، أو دخول حديثٍ في حديثٍ، أو إسناد في إسناد، أو تصحيف أو تحريف، أو رواية بالمعنى أفسدت معنى الحديث وغيَّرت نظامه.

فإذا ترجَّح وقوع شيء من هذا في الرِّواية، كانت الرِّواية ــ حينئذٍ ــ خطأً؛ منكرةً أو شاذَّةً، لا اعتبار بها))[1].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((الإرشادات)) ص ٤٧-٤٨.

الفَصْلُ الثَّانِي
التَّطبِيقاتُ العَمَلِيَّة
عَلَى
القَاعِدَةِ

المثالُ الأوَّل

عَنْ عَطَاء بْنِ يَسَارٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:

((أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ لَهُ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ)).

أَخْرَجَهُ ابن أبي حاتم في ((العلل)) (١٦٧/٢) رقم (٢٠٢٣) عن مالك، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، فَذَكَرَه.

وخولف مالك في إسناده.

خالفه: سفيان بن عيينة.

أخرجه الحميدي في ((مسنده)) (٨٣٨)، والبخاري في ((الأدب المفرد))، (١٣٣)، وابن عبد البر في ((التَّمهيد)) (٢٤٥/١٦-٢٤٦)، والطَّبراني في ((الكبير)) (٣٣٠/٢٠) رقم (٧٥٨)، والبيهقي في ((السُّنن الكبرى)) (٢٨٣/٦)، وابن أبي الدُّنيا في ((العيال)) (٦٥٣/٢) رقم (٧٠٠) كُلُّهم من طَريقِ سفيان بن عيينة، ثنا صفوان بن سليم، حدثتني أُنيسة، عن أُم سعيد ابنة مرة الفهري، عن أبيها — مرة الفهري — أنَّ رسول الله ﷺ، قال: فَذَكَرَه.

قال ابن رجب (ت٧٩٥هـ): ((ورجَّحَ الحفَّاظُ؛ كأبي زرعة، وأبي حاتم قول ابن عيينة في هذا الإسناد على قول مالك.

قال الحميدي: قيل لسفيان: إنَّ عبد الرَّحمن بن مهدي يقول:

إنَّ سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك.

قال سفيان: وما يدريه؟ أدرك سفيان صفوان؟!.

قالوا: لا؛ لكنَّه قال إنَّ مالكاً قال: عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار.

وقال سفيان: عن أُنيسة، عن أُم سعيد بنت مرَّة، عن أبيها، **فمن أين جاء هذا الإسناد؟**.

فقال سفيان: ما أحسن ما قال، لو قال لنا صفوان، عن عطاء بن يسار كان أهون علينا من أن يجيء هذا الإسناد الشَّديد))[١].

وسأل ابن أبي حاتم أباه، وأبا زرعة عن الإسنادين، فقالا عن إسناد ابن عيينة:

((أشبه بالصَّواب))[٢].

قلت: إسناد ابن عيينة صحيح في الشَّواهد؛ ففيه:

---

(١) ((شرح العلل)) (٨٤٢/٢).

(٢) ((العلل)) (١٧٦/٢).

أولاً: أم سعيد ابنة مرَّة الفهري؛ مقبولة[1].

ثانياً: أنيسة، لا تعرف[2].

والحديث صحَّحه الألباني[3]، وقال في ((السِّلسلة الصَّحيحة)):

((سنده مقبول؛ رجاله كلُّهم رجال الشَّيخين؛ غير أم سعيد هذه، وهي مقبول، غير أنَّ الراوية[4] عنها وهي أُنيسة لا تعرف؛ كما في ((التقريب))[5] أ.هـ.

قلت: وثمَّت مخالفاتٌ أخرى في الإسناد خارجة عن محل الشَّاهد.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

---

(١) ((التقريب)) ص ١٣٨١. ويُنظر: ((التهذيب)): (٤٧١/١٢).

(٢) ((التقريب)) ص ١٣٤٥.

(٣) ((صحيح الأدب المفرد)) ص٧٥.

(٤) وقع في الأصل: ((الرواية)).

(٥) (٤٥١/٢-٤٥٢) رقم (٨٠٠).

المثالُ الثَّاني

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

((مَنْ آتَاهُ اللهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ شُجَاعًا أَقْرَعَ، لَهُ زَبِيبَتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ، يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ، يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ، أَنَا كَنْزُكَ، ثُمَّ تَلاَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ [آل عمرآن: ١٨٠].

أَخرَجَهُ البُخاري (١٤٠٣، ٤٥٦٥)، والنَّسائي (٣٩/٥)، وأحمد في ((المسند)) (٣٥٥/٢)، والبيهقي في ((الكبرى)) (٨١/٤) كُلُّهم مِن طَرِيقِ عبد الرَّحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه عبد الله بن دينار، عن أبي صالح السَّمان، عن أبي هريرة ﷺ؛ فذكره.

ورواه عن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن دينار؛ اثنان، هما:

((هاشم بن القاسم، وحسن بن موسى الأشيب)).

وقد توبع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار.

تابعه: الإمام مالك.

أَخرَجَهُ الشَّافعي في ((المسند)) (٤٠٦/١) رقم (٦١١) عن مالك، وهذا في ((الموطأ)) ص٣٤٢؛ إلاَّ أنَّه وقفه على أبي هريرة.

قال ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) [(١)]: ((وهذا الحديث... موقوفٌ في الموطأ غير مرفوع، وقد أسنده عبد الرَّحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ)).

وقد توبع عبد الله بن دينار.

تابعه جماعة؛ وهم:

((سهيل بن أبي صالح، وزيد بن أسلم، وبكير بن عبد الله بن الأشج، والقعقاع بن حكيم، وعبد الرَّحمن بن الأعرج، وعبد الرَّحمن والد العلاء)).

وقد توبع أبوصالح.

تابعه: المقبري بن أبي ذئب، وأبو عمرو الغداني.

وخالفهم جميعاً: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون.

فرواه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر:

---

(١) ((التمهيد)) (١٤٥/١٧).

أخرَجَهُ النَّسائي (٣٨/٥)، وأحمــد في ((المـسند)) (٩٨/٢، ١٣٧، ١٥٦)، و ابــن خزيمــة (٢٢٥٧)، والبيهقي في ((الكبرى)) (٢٠/٢) كُلُّهم مِن طَرِيقِ عبد العزيز الماجشون؛ فذكره.

قال النَّسائي (ت٣٠٣هـ): ((هذا أثبت من رواية عبد الرَّحمن)).

قال ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ): ((ورواه عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، **وهو عندي خطأ منه في الإسناد**))[1].

وقال ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ): ((أخرجه النَّسائي **ورجَّحه**؛ لكن قال بن عبد البر:

رواية عبد العزيز **خطأ بيِّنٌ؛ لأنَّه** لو كان عند عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ما رواه عــن أبي صالح أصلاً. انتهى.

وفي هذا التَّعليل نظرٌ؛ وما المانع أن يكون له فيه شيخان.

نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أنَّ رواية عبد العزيز شاذةٌ؛ **لأنَّه سلك الجادَّة**، ومــن عدل عنها دلَّ على مزيد حفظه))[2]. أهـ.

وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) أيضاً: ((وأخرجه النَّسائي من طريق عبد العزيز بن عبد الله بــن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، نحوه.

قال النَّسائي: هذا أثبت من رواية عبد الرَّحمن.

قلت: بل له أصل من رواية أبي صالح، فقد أخرجه ابن حبان من رواية اللَّيث، عن محمَّد بــن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، وله طريق أخرى، عن أبي صالح.

وابنُ أبي سلمة **سلك الجادَّة**، وهذا من دقيق نظر البخاري.

ويحتمل أن يكون عند عبد الله بن دينار بالوجهين، ويؤيده أنَّ رواية ابن عمر ليس فيها للآيــة ذكر))[3].

قلت: ووجه سلوك الجادَّة هنا ظاهرٌ. والله أعلم.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

---

(١) ((التمهيد)) (١٤٥/١٧).

(٢) ((فتح الباري)) (٢٦٩/٣-٢٧٠)، و((شرح الزرقاني)) (١٥٠/٢).

(٣) ((العجاب في بيان الأسباب)) (٨٠٠/٢-٨٠١).

المثالُ الثَّالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه:

((كَانَ يُصَلِّي فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَة)).

رواه محمَّد بن سليمان بن الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: محمَّد بن سليمان بن الأصبهاني؛ صدوق يخطئ؛ ((التَّقريب)) ص٨٥٠.

قلت: وهذا ممَّا أخطأ فيه؛ كما في العلة الثَّانية.

الثَّانية: سلك فيه الجادَّة؛ **فقد خالفه**: فليح بن سليمان؛ فرواه عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ النَّسائي في ((الكبرى)) (١/٤٦٠)، وقال: ((هذا الحديث عندي خطأ، ومحمَّد بن سليمان ضعيف، وقد خالفه فليح بن سليمان...))، فذكره.

وقال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): ((سألت أبي عن حديث: رواه محمَّد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ:

((أنَّه كَانَ يُصَلِّي فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَة)).

فقال أبي: **هذا خطأ**؛ رواه سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ.

وقال أبي: كنت معجباً بهذا الحديث، وكنت أرى أنَّه غريبٌ حتى رأيت سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ، **فعلمت أنَّ ذاك لزم الطَّريق**))[١].

قلت: يعني: محمَّد بن سليمان بن الأصبهاني. والله أعلم.

---

(١) ((علل ابن أبي حاتم)) (١/١٠٦) رقم (٢٨٨).

المثال الرَّابع

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:

((**مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلاثًا، مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ**)).

أَخْرَجَهُ ابن ماجه (١١٢٦)، والنَّسائي في ((الكبرى)) (١٦٦٩)، وابن خزيمة (١٨٥٦)، والحاكم في ((المستدرك)) (٢٩٢/١).

كُلُّهم مِن طَرِيق ابن أبي ذئب، عن أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر بن عبد الله ﷺ؛ فذكره.

وهذا إسناد صحيحٌ؛ رجاله كلُّهم ثقات.

وقد توبع ابن أبي ذئب.

تابعه: زهير بن محمَّد؛ أخرجه أحمد (٣٣٢/٣)، وابن ماجة (١١٢٦) كلاهما من طريق أبي عامر، ثنا زُهَيْر؛ به.

وخولفا.

خالفهما: عبد العزيز بن محمَّد الدَّراوردي؛ فرواه عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ.

أخرجه أحمد (٣٠٠/٥) ثنا أبو سعيد، ثنا عبد العزيز بن محمَّد الدَّراوردي، عن أسِيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ **الدَّراوردي سلك الجادَّة.**

قال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): ((سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب، عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ، قال:

((**مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلاثًا، مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، فَقَدْ طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ**)).

قال أبي: ورواه الدَّراوردي، عن أسيد، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ.

قلت: فأيُّهما أشبه؟.

قال: ابن أبي ذئب أحفظ من الدَّراوردي، وكأنَّه أشبه، **وكأنَّ الدَّراوردي لزم الطريق**))[1].

(١) ((علل الحديث)) (٢٠٣/١) رقم (٥٨٢).

المثالُ الخامس

عَنْ قَيْسِ بن زَيْد، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ تَطْلِيقَةً، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ، فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَإِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ)).

أَخْرَجَهُ الطَّبراني في ((الكبير)) (١٨/٣٦٥) رقم (٩٣٤)، و الحاكم في ((المستدرك)) (٤/١٥)، وابن سعد في ((الطَّبقات)) (٨/٥٨)، وأبو نعيم في ((الصَّحابة)) (٤/٢٣٢٥) كلُّهم من طريق حمَّاد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عن عَنْ قَيْسِ بن زَيْد، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ تَطْلِيقَةً، فَأَتَاهَا خَالاهَا قُدَامَةُ وَعُثْمَانُ ابْنَا مَظْعُون، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا طَلَّقَنِي عَنْ شِبَعٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ، فَتَجَلْبَبَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ، فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَإِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ)).

قال الهيثمي (ت٨٠٧هـ): ((رجاله رجال الصَّحيح))[١].

قلت: هذا إسنادٌ مرسلٌ؛ قيس بن زيد، من صغار التَّابعين.

قال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ): ((قيس بن زيد روى عن النَّبيِّ ﷺ مرسلاً، لا أعلم له صحبة، روى عنه أبو عمران الجوني؛ سمعت أبي يقول ذلك))[٢].

وقال أبو نعيم: ((مجهول، لا يصحُّ له صحبة، ولا رؤية))[٣].

وقال الأزدي: ((ليس بالقوي))[٤].

وقد خولف حمَّاد بن سلمة.

خالفه: الحارث بن عبيد أبو قدامة؛ فرواه عن أبي عمران الجوني، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ: ((أنَّه طلَّقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا...)) الحديث.

قلت: والمحفوظ طريق حمَّاد.

قال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): ((سألت أبي عن حديث رواه الحارث بن عبيد أبو قدامة، عن أبي عمران الجوني، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ:

---

(١) ((المجمع)) (٩/٢٤٥).

(٢) ((الجرح والتَّعديل)) (٧/٩٨).

(٣) ((معرفة الصَّحابة)) (٤/٢٣٢٥).

(٤) ((لسان الميزان)) (٤/٤٧٨).

((**أَنَّهُ طَلَّقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا...**)) الحديث.

ورواه حمَّاد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عن قيس بن زيد أنَّ النَّبيَّ ﷺ طلَّق حفصة بنت عمر تطليقة، ثم قال النَّبيُّ ﷺ:

((**أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ بِنْت عُمَرَ؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ**)).

قال أبي: الصَّحيح حديث حمَّاد، **وأبو قدامة لزم الطَّريق**))[1].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((علل ابن أبي حاتم)) (١/٤٢٧)، رقم (١٢٨٦).

المثالُ السَّادس

عَن أَبِي يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ، ثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَوْ كَانَتْ الدُّنْيَا تَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا قَطْرَةً أَبَدًا)).

أَخْرَجَهُ ابن ماجه (٤١١٠)، والحاكم في ((المستدرك)) (٣٠٦/٤)، والطَّبراني في ((الكـبير)) (١٩٤/٦) رقم (٥٨٤٠٩)، و البغوي في ((شرح السُّنَّة)) (٢٢٨/١٤-٢٢٩) رقم (٤٠٢٧) كُلُّهـم من طَرِيقِ أَبِي يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ، ثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ بذي الْحُلَيْفَةِ فَإِذَا هُوَ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ شَائِلَةٍ بِرِجْلِهَا، فَقَالَ: ((أَتُرَوْنَ هَذِهِ هَيِّنَةً عَلَى صَاحِبِهَا، فَوَالَّذِي نَفْـسِي بِيَدِهِ لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ...))؛ فذكره.

قال الحاكم (ت٤٠٥هـ): ((هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، و لم يخرجاه)).

وخالفه الذَّهبي (ت٧٤٨هـ) فقال: ((زكريا ضعَّفوه)).

وقال البوصيري في ((الزَّوائد)) (٢١٣/٤): ((إسناده ضعيف؛ لضعف زكريا)).

قلت: خولف أبو يحيى زكريا بن منظور.

خالفه: يعقوب الإسكندراني؛ فرواه عن أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، عن رجل من المهاجرين، عن النَّبيِّ ﷺ.

ورجَّح أبو حاتم رواية يعقوب الإسكندراني، وقال عن رواية أبي يحيى زكريا بن منظور: ((**هذا خطأ**؛ رواه يعقوب الإسكندراني، عن أبي حازم، عن [عبد الله][1] بن بولا[2]، عن رجل من المهاجرين، عن النَّبيِّ ﷺ، وهذا أشبه؛ **وزكريا لزم الطَّريق**.

قلت: ـ أي: ابن أبي حاتم ـ ما حال زكريا هذا؟.

قال: ليس بقوي))[3].

وقال مرَّة أخرى عن طريق يعقوب: ((وهذا أشبه))[4].

---

(١) وقع في الأصل في هذا الموطن: ((عبيد الله)) بالتَّصغير، وفي الموطن الثَّاني: ((عبد الله)) بـالتَّكبير، وجـاء في كتاب ((شعب الإيمان)) (٣٢٦/٧)، و((توضيح المشتبه)) (٦٦٦/١)، و((تهذيب مـستمر الأوهـام)) (ص١١٦)، و((الإصابة)) (٣٣٢/١): ((عبد الله)) بالتَّكبير.

(٢) وقيل: ((تولا)) بالتَّاء المثناة الفوقيَّة؛ يُنظر: المرجع السَّابق، و((الإكمال)) (٣٦٩/١).

(٣) ((علل الحديث)) (١٠٩/٢) رقم (١٨٢٣).

قلت: وقد وقع في الإسناد خالف ثالث.

أخرج البيهقي في ((شعب الإيمان)) (٧/٣٢٦) رقم (١٠٤٦٨) من طريق ابن أبي الدنيا، ثنا خالد بن خداش، حدثني عبد العزيز بن أبي حازم، حدثني أبي، عن عبد الله بن بولا، عن أبيه، من أصحاب النَّبيّ ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ أتى جبل الأحمر فرأى شاة ميتة فأخذ أظنه قال بأذنها فقال: ((**أَتَرَوْنَ** هَذِهِ كَرِيْمَةً عَلَى أَهْلِهَا؟))، قالوا: وَمَا كَرَامَتُهَا؟، قال: ((فَوَاللهِ **لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا**)).

هذا؛ وقد توبع أبو يحيى زكريا بن منظور.

تابعه: عبد الحميد بن سليمان، وعبد الله بن مصعب بن ثابت، وزمعة بن صالح.

وبهم تزول العلة التي ذكرها أبو حاتم ــ والله أعلم ــ، وبه يرتقي حديث أبي يحيى زكريا بن منظور إلى الحسن لغيره[٢].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((علل الحديث)) (٢/١٣١) رقم (١٨٨٤).

(٢) يُنظر هذه المتابعات في تخريج ((مختصر استدراك الحافظ الذهبي)) (٦/٢٩٥١-٢٩٥٣).

المثالُ السَّابع

عن أَيْمَن بن نابل، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: ((بِسْمِ الله وَبِالله، التَّحِيَّاتُ لله، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ لله، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ الله، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَسْأَلُ الله الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِالله مِنَ النَّارِ)).

وفي لفظ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: ((بِسْمِ الله وَبِالله، التَّحِيَّاتُ لله، وَالصَّلَوَاتُ لله، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ الله، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَسْأَلُ الله الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِالله مِنَ النَّارِ)).

أخرجه النَّسائي (٢٤٣/٢، ٤٣/٣)، وفي ((الكبرى)) (٧٦٥، ١٢٠٥)، وابن ماجه (٩٠٢) كلُّهم من طريق أَيْمَن بن نابل، عن أَبِي الزُّبَيْر؛ فذكره.

ورواه عن أيمن: ((المُعتمِر، وابن بَكْر، وأبو عاصم)).

قال النَّسائي: ((لا نعلم أحدًا تَابَعَ أَيْمَن بن نابل على هذه الرِّواية، وأَيْمَن عندنا لا بأس به، والحديثُ خطأٌ، وبالله التَّوفيق)).

وأخرجه أحمد (٣٦٣/٥) ثنا وَكِيع، ثنا أَيْمَن بن نابل، عَنْ أَبِي الزُّبَيْر، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ.

قلت: ووجه الخطأ: أنَّ أَيْمَن بن نابل **سلك فيه الجادَّة**؛ كما سيأتي.

فقد خالفه اثنان:

الأوَّل: اللَّيْث بن سَعْد؛ فقد رواه عن أَبِي الزُّبَيْر، عن سَعِيد بن جُبَيْر، وعن طاوُوس، عن ابن عبَّاس.

أخرجه مسلم (٨٣٢)، وأبو داود (٩٧٤)، والتِّرمذي (٢٩٠)، والنَّسائي (٢٤٢/٢)، وفي ((الكبرى)) (٧٦٤)، وابن ماجة (٩٠٠)، وأحمد (٢٩٢/١)، وابن خزيمة (٧٠٥) كلُّهم من طريق اللَّيث بن سعد، عن أبي الزُّبير، عن سعيد بن جبير، وعن طاووس، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّه السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّه وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّه الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّه.

ورواه عن اللَّيث: ((قتيبة بن سعيد، ومحمَّد بن رُمح، ويونس، وحُجين، وشعيب)).

والثَّاني: عَبْد الرَّحْمن بن حُمَيْد؛ فقد رواه عن أَبي الزُّبَيْر، عن طاوُوس، عن ابن عَبَّاس.

أخرجه مسلم (٨٣٣)، والنَّسائي (٣/٤١)، وفي ((الكبرى)) (١٢٠٢)، وأحمد (١/٣١٥) كلُّهم من طريق يحيى بن آدم، ثنا عبد الرَّحمن بن حُميد، ثنا بو الزُّبير، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنَ. مختصر.

ليس فيه: ((سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ)).

ورواه عن يحيى: ((أبو بكربن أبي شيبة، وأحمد بن سليمان، وأحمد بن حنبل)).

قال التِّرمذي: ((وقد روى عبد الرَّحمن بن حميد الرُّؤاسيُّ، هذا الحديث، عن أبي الزُّبير، نحو حديث اللَّيث بن سعد، وروى أيمن بن نايل المكيُّ، هذا الحديث، عن أبي الزُّبير، عن جابر، وهو غير محفوظ)).

وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ((كَذَا رَوَى النَّسَائِيُّ، وابن ماجة، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي ((الْعِلَلِ))، وَالْحَاكِمُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّ أَيْمَنَ بن نايل رَاوِيَهُ عن أبي الزُّبَيْرِ أَخْطَأَ فِي إِسْنَاده.

وَخَالَفَهُ اللَّيْثُ، وهو من أَوْثَقِ النَّاس فِي أَبِي الزُّبَيْرِ، فقال: عن أبي الزُّبَيْرِ، عن طَاوُسٍ، وَسَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ.

قال حَمْزَةُ الْكِنَانِيُّ: قَوْلُهُ ((عن جَابِرٍ)) خَطَأٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قال فِي التَّشَهُّدِ ((بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ))؛ إلَّا أَيمن.

وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: ليس بِالْقَوِيِّ خَالَفَ النَّاس، وَلَوْ لم يَكُنْ إلَّا حَدِيثُ التَّشَهُّدِ.

وقال يَعْقُوبُ بن شَيْبَةَ: فيه ضَعْفٌ.

وقال التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عنه، فقال: خَطَأٌ، وقال التِّرْمِذِيُّ: وهو غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وقال النَّسَائِيُّ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَهُ، وهو لَا بَأْسَ بِهِ؛ لَكِنَّ الحديث خَطَأٌ.

وقال الْبَيْهَقِيّ: هو ضَعِيفٌ، وقال عبد الْحَقِّ: أَحْسَنُ حديث أبي الزُّبَيْرِ ما ذَكَرَ فيه سَمَاعَهُ، و لم يذكر السَّمَاعَ في هذا.

قلت: ليس الْعِلَّةُ فيه من أبي الزُّبَيْرِ، فَأَبو الزُّبَيْرِ إِنَّمَا حَدَّثَ بِهِ عن طَاوُسٍ وَسَعِيدِ بن جُبَيْرٍ لَا عن جَابِرٍ، وَلَكِنَّ أَيْمَنَ بن نايل كَأَنَّهُ **سَلَكَ الْجَادَّةَ**؛ فَأَخْطَأَ.

وقد جَمَعَ أبو الشَّيْخِ حيان الْحَافِظُ جُزْءًا فِيمَا رَوَاهُ أبو الزُّبَيْرِ عن غَيْرِ جَابِرٍ يَتَبَيَّنُ لِلنَّاظِرِ فيه أَنَّ جُلَّ رِوَايَةِ أبي الزُّبَيْرِ إِنَّمَا هِيَ عن جَابِرٍ.

وَأَوْرَدَ الْحَاكِمُ فِي ((الْمُسْتَدْرَكِ)) حَدِيثًا ظَاهِرُهُ أَنَّ أَيْمَنَ تُوبِعَ عن أبي الزُّبَيْرِ، فقال: ثنا أبو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثَنَا عبد اللَّهِ بن قَحْطَبَةَ، ثَنَا محمد محمد بن عبد الْأَعْلَى، ثَنَا مُعْتَمِرٌ، ثَنَا أبي، عن أبي الزُّبَيْرِ، بِهِ.

قال الحَاكِمُ: سمعت أبا عَلِيٍّ يُوَثِّقُ بن قَحْطَبَةَ؛ إِلَّا أَنَّهُ أَخْطَأَ فيه؛ لأَنَّ الْمُعْتَمِرَ لم يَسْمَعْهُ من أبيه، إِنَّمَا سَمِعَهُ من أَيْمَنَ. انْتَهَى.

وقال أبو محمَّد الْغَوِيّ، وَالشَّيْخُ في الْمُهَذَّبِ ذِكْرُ التَّسْمِيَةِ في التَّشَهُّدِ غَيْــرُ صَــحِيحٍ. وَاللَّــهُ أَعْلَمْ))[1]. أهــ كلامه.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((التَّلخيص الحبير)) (١/٢٦٦).

المثالُ الثَّامن

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:
((أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارُهُمْ خِيَارُهُمْ لِنِسَائِهِمْ)).

أخرجه أبو داود (٤٦٨٢)، والتِّرمذي (١١٦٢)، وأحمد (٢/٢٥٠، ٤٧٢)، والحاكم في ((المستدرك)) (١/٣)، وابن أبي شيبة (٨/٣٢٧، ١١/٢٧) رقم (٢٥٣٠٩، ٣٠٣٦٠)، وأبو يعلى (٥٩٢٦، ٥٩٢٧)، وابن حبان (٤٧٩، ٤١٧٦) كُلُّهم مِن طَرِيقِ محمَّد بن عمرو، ثنا أبو سلمة، عن أبي هريرة، فذكره.

وقد رواه عن محمَّد بن عمرو: ((حفص بن غياث، ومحمد بن بشر، وعبد الله بن إدريس، ويحيى بن سعيد، وعبدة بن سليمان، ويزيد بن زريع)).

قال أبو عيسى (ت٢٧٩هـ): ((هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)).

وخولف محمَّد بن عمرو.

خالفه: الحارث بن عبد الرَّحمن بن أبي ذباب؛ فرواه عن أبي سلمة، عن عائشة، مرفوعاً.

قال أبو حاتم (ت٢٧٥هـ): ((حديث الحارث أشبه، **ومحمَّد بن عمرو لزم الطَّريق**))[1].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((علل الحديث)) (٢/٢٦٦) رقم (٢٢٩٦).

المثالُ التَّاسع

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيْه، عَنْ جَدِّه؛ قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ:

((لاَ نَذْرَ، وَلاَ يَمِينَ، فِيمَا لاَ يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ، وَلاَ فِي مَعْصِيَةِ الله، عَزَّ وَجَلَّ، وَلاَ قَطِيعَةِ رَحِمٍ، فَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَدَعْهَا، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، فَإِنَّ تَرْكَهَا كَفَّارَتُهَا)).

أَخرَجَهُ أبوداود (٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤)، والتِّرمذي (١١٨١)، و النَّسائي (٧/ ١٠، ٢٨٨)، والنَّسائي في ((الكبرى)) (٦١٦، ٤٧١٥)، و ابن ماجه (٢٠٤٧، ٢١١١)، وأحمد (٢/١٨٥، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢)، و سعيد بن منصور في ((سننه)) (١/٢٥١) رقم (١٠٢٠) كلهم من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ فذكره.

ورواه عن عمرو جماعة؛ منهم:

((عامر الأحول، ومطر الورَّاق، وعبد الرَّحمن بن الحارث، وحسين المعلِّم، وخليفة بن خياط، ومحمَّد بن إسحاق، وعبيد الله بن الأخنس، وعبيد الله بن عمر)).

وخولف فيه الجماعة.

خالفهم: عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، قال:

قدم علينا عمرو بن شعيب، فسألته فقال: كان أبي عرض عليَّ امرأة يزوجنيها، فأبيت أن اتزوجها، وقلت: هي طالق البتَّة يوم أتزوجها، ثم ندمت، فقدمت المدينة، فسألت سعيد بن المسيب، وعروة بن الزُّبير، فقالا: قال رسول الله ﷺ: ((لاَ طَلاَقَ إلاَّ بَعْدَ نِكَاحٍ)).

أخرجه سعيد بن منصور في ((سننه)) (١/٢٥١-٢٥٢) رقم (١٠٢١) نا أبو علقمة الفروي، ثني عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، فذكره.

قلت: وهذا إسنادٌ مرسلٌ حسنٌ؛ أبو علقمة الفروي: هو عبد الله بن محمَّد بن عبد الله بن أبي فروة؛ صدوق[1].

وعبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، وثَّقه يعقوب بن سفيان.

وقال البزَّار (ت٢٩٢هـ): ((مدني مشهورٌ صالحُ الحديث)).

وقال الدَّارَقطني (ت٣٨٥هـ): ((شيخٌ مُقِلٌّ، مدني، يُعتبر به إذا حدَّث عنه غير الواقدي))[2].

---

(١) ((التقريب)) ص٥٤٢.

(٢) يُنظر: ((المعرفة والتاريخ)) (٣/٥٥)، و ((كشف الأستار)) (٨٠٢)، ((الجامع في الجرح)) (٢/٥٢).

وقد أعلَّ الحافظ ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ) بهذا الحديث رواية الجماعة؛ فقال ــ بعد ذكر الأربع الرُّواة الأولون ــ:

((والأربعةُ ثقاتٌ، وأحاديثهم في السُّنن، ومن ثمَّ صحَّحه من يقوي حديث عمرو بن شعيب[١]، وهو قويٌّ؛ لكن فيه **علَّة الاختلاف**.

فأخرج سعيد بن منصور، عن عمرو بن شعيب أنَّه سئل عن ذلك، فقال: كان أبي عرض علي امرأة يزوجنيها، فأبيت أن اتزوجها رجاء هي طالق البتة يوم أتزوجها، ثم ندمت، فقدمت المدينة، فسألت سعيد بن المسيب، وعروة بن الزُّبير، فقالا: قال رسول الله ﷺ ((لاَ طَلاَقَ إلاَّ بَعْدَ نِكَاحٍ)).

وهذا يُشعرُ بأنَّ من قال فيه عن أبيه، عن جده، **سلك الجادة**؛ وإلاَّ فلو كان عنده، عن أبيه، عن جدِّه لما أحتاجَ أن يرحل فيه إلى المدينة، ويكتفي فيه بحديث مرسلٍ))[٢]. أهـ.

تكملةٌ: حكى التِّرمذي عن البخاري أنَّ حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه أصحّ شيءٍ في الباب.

وكذلك نقل عن الإمام أحمد[٣].

وثَمَّت خلاف آخر على عمرو بن شعيب:

فقد أخرج الحاكم، والبيهقي من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ:

((لاَ طَلاَقَ إلاَّ بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلاَ عِتْقَ إلاَّ بَعدَ مِلْكٍ)).

قال ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ): ((ورجاله ثقاتٌ؛ إلاَّ أنَّه منقطعٌ بينَ طاوس ومعاذ))[٤].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

---

(١) يُنظر: ((صحائف الصحابة)) ص٧٨-٨١.

(٢) (٩/٣٨٤).

(٣) يُنظر: ((الفتح)) (٩/٣٨٤).

(٤) ((الفتح)) (٩/٣٨٤).

المثالُ العاشر

عَنْ أم سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ:

((**الَّذي يَشْرَبُ في آنية الْفضَّة، إنَّمَا يُجَرْجِرُ في بَطْنه نَارَ جَهَنَّمَ**)).

وفي لفظ: ((إنَّ الَّذي يَأكُلُ أوْ يَشْرَبُ في آنيَة الْفضَّة وَالذَّهَب...)).

وفي لفظ: ((منْ شَربَ في إنَاءٍ منْ ذَهَبٍ أوْ فضَّةٍ...)).

أَخْرَجَهُ البُخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥)، والنَّسائي في ((الكبرى)) (٤/٩٥، ٩٦) رقم (٦٨٧٢، ٦٨٧٣)، و ابن ماجه (٣٤١٣)، وأحمد (٦/٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦)، والدَّارمي (٢١٣٥)، و مالك في ((الموطأ)) (٥٧٦) كُلُّهم مِن طَرِيقِ نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّديق، عن أم سلمة، فذكرته.

ورواه عن نافع جماعة؛ وهم:

((مالك، وأيوب، وعبد الرَّحمن السَّراج، وجرير بن حازم، وعبيد الله بن عمر، واللَّيث بن سعد، وموسى بن عقبة)).

وأخرجه النَّسائي في ((الكبرى)) (١٨١٨٢/١٣ـ التُّحفة) عن إسماعيل بن مسعود، عن خالد بن الحارث، عن عُبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرَّحمن، عن بعض أزواج النَّبيِّ ﷺ، فذكره.

و لم يُسَم: ((أم سلمة)).

وخولف الجماعة.

خالفهم: هشام بن الغاز، وبرد بن سنان؛ فروياه عن نافع، عن ابن عمر.

أَخْرَجَهُ النَّسائي في ((الكبرى)) (٤/٩٧) رقم (٦٨٧٨، ٦٨٧٩).

قال ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ): ((**وسلك برد بن سنان، وهشام بن الغاز الجادَّة**؛ فقالا: عن نافع، عن بن عمر))[١].

وقال النسائي (ت٣٠٣هـ): ((والصَّواب من ذلك كلِّه حديثُ أيوب))[٢].

هذا؛ وقد توبع زيد بن عبد الله بن عمر.

تابعه: عثمان بن مرة.

---

(١) ((الفتح)) (١٠/٩٩).

(٢) ((الكبرى)) (٤/٩٧).

أخرجه مسلم حدثني زيد بن يزيد أبو مَعْن الرقاشي، ثنا أبو عاصم، عن عثمان، يعني ابن مُرَّة، عن عبد الله بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر، فذكره.

قلت: وثَمَّت اختلافات أخرى في السَّند، من أهمها:

خولف الجماعة في إسناده أيضاً.

خالفهم: إسماعيل بن أمية؛ فرواه عن نافع به؛ إلاَّ أنَّه لم يذكر زيداً في إسناده.

أخرجه النَّسائي في ((الكبرى)) (٩٦/٤) رقم (٦٨٧٤) عن محمَّد بن علي بن حرب، ثنا محرز بن الوضَّاح، عن إسماعيل بن أمية، فذكره.

قال ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ): ((والحكم لمن زاد من الثِّقات، ولاسيما وهم حفَّاظٌ، وقد اجتمعوا وانفرد إسماعيل))[1].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((الفتح)) (٩٩/١٠).

المثالُ الحادي عشر

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ:

((إِنَّ التَّلْبِينَةَ[1] مَجَمَّةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ تُذْهِبُ بَعْضَ الْحُزْنِ)).

أخرجه البُخاري (٥٦٨٩)، والنَّسائي في ((الكبرى)) (١٢/١٦٥٣٩-تحفة)، والبيهقي (٣٤٥/٩)، والطَّبراني في ((الأوسط)) (١١٠٥٥) كلُّهم من طريق عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب الزُّهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: **كَانَتْ إِذَا أُصِيبَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهَا فَتَفَرَّقَ نِسَاءُ الْجَمَاعَةِ عَنْهَا، وَبَقِيَ نِسَاءُ أَهْلِ خَاصَّتِهَا أَمَرَتْ بِبُرْمَةٍ مِنْ تَلْبِينَةٍ، فَطُبِخَتْ، ثُمَّ أَمَرَتْ بِثَرِيدٍ فَيُثْرَدُ، وَصَبَّتِ التَّلْبِينَةَ عَلَى الثَّرِيدِ، ثُمَّ قَالَتْ: كُلُوا مِنْهَا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ...** الحديث.

وقد توبع يونس بن يزيد.

تابعه: اللَّيث بن سعد.

أَخْرَجَهُ البُخاري (٥٤١٧)، ومسلم، والنَّسائي في ((الكبرى)) (١٢/١٦٥٣٩-تحفة)، وأحمد (٨٠/٦، ١٥٥).

ورواه عن اللَّيث أربعة؛ وهم:

((حجَّاج بن محمَّد، وهاشم، ويحيى بن بكير، وشعيب بن اللَّيث)).

وخولف ابن المبارك فيه.

خالفه: أبو إسحاق الطَّالقاني؛ فقال ثنا ابن المبارك، عن يونس، عن ابن شهاب الزُّهري، عن عروة، عن عائشة.

ليس فيه: ((**عقيل**)).

---

(١) قال ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ) في ((الفتح)) (١٥٣/١٠):

((هي بفتح المثناة، وسكون اللاَّم، وكسر الموحدة بعدها تحتانية، ثُمَّ نون، ثُمَّ هاء، وقد يقال بلا هاء، قال الأصمعي: هي حساء يعمل من دقيق أو نخالة ويجعل فيه عسل، قال غيره: أو لبن.

سميت تلبينة تشبيها لها باللبن في بياضها ورقتها. وقال ابن قتيبة: وعلى قول من قال يخلط فيها لبن سميت بذلك لمخالطة اللبن لها. وقال أبو نعيم في الطِّب: هي دقيق بحت. وقال قوم: فيه شحم. وقال الدَّاودي: يؤخذ العجين غير خمير فيخرج ماؤه فيجعل حسوا فيكون لا يخالطه شيء، فلذلك كثر نفعه. وقال الموفق البغدادي: التَّلبينة الحساء ويكون في قوام اللبن. وهو الدَّقيق النَّضيج لا الغليظ النَّيء)). أهـ.

أخرجه التِّرمذي في ((الجامع)) (٢٠٤٢ ــ المسند الجامع) ثنا الحسين بن محمَّد، ثنا أبو إسحاق الطَّالقاني، فذكره. ليس فيه: ((عقيل)).

قال ابن حَجَر (ت٨٥٢هــ): ((قوله: عبد الله؛ هو: ابن المبارك، قوله: حدَّثنا يونس بن يزيد، عن عقيل؛ هو: من رواية الأقران.

وذكر النَّسائي فيما رواه أبو علي الأسيوطي عنه أنَّ عقيلاً تفرَّد به عن الزُّهري، ووقع في التِّرمذي عقب حديث محمَّد بن السَّائب بن بركة، عن أمِّه، عن عائشة في التَّلبينة، وقد رواه الزُّهري، عن عروة، عن عائشة، حدَّثنا بذلك الحسين بن محمَّد، ثنا أبو إسحاق الطالقاني، ثنا بن المبارك، عن يونس، عن الزُّهري.

قال المزِّي كذا في النُّسخ ليس فيه: عقيل.

قلت: وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية نعيم بن حمَّاد، ومن رواية عبد الله بن سنان.

كلاهما عن بن المبارك. ليس فيه: عقيل.

وأخرجه أيضاً من رواية علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك بإثباته.

وهذا هو المحفوظ.

وكأنَّ من لم يذكر فيه عقيلاً **جرى على الجادة**؛ لأنَّ يونس مكثرٌ عن الزُّهري.

وقد رواه عن عقيل أيضاً اللَّيث بن سعد))[1]. أهــ.

أخرجها الشَّيخان، والنسائي في ((الكبرى)) (٧٥٧٢)، من حديث الليث عن عقيل، عن الزهري، به.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((الفتح)) (١٠/١٥٤).

المثالُ الثَّاني عشر

عَنْ هَاشِم مَوْلَى لِبَنِي هَاشَم قَالَ:

جَاءَ رَجَلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي لاَ تَمْنَعُ يَدَ لاَمِسٍ.

قَالَ: ((طَلِّقْهَا)).

قَالَ: إِنَّها تُعْجِبُنِي.

قَالَ: ((تَمَتَّعْ بِهَا)).

أخرجه البيهقي في ((الكبرى)) (١٥٥/٧)، وابن أبي حاتم في ((العلل)) (٤٣٣/١)، وابن قانع في ((معجم الصَّحابة)) (١٩٥/٣) رقم ١١٧١)، وأبو الشَّيخ في ((جزء فيه أحاديث أبي الزُّبير عن غير جابر)) ص٧٤، ٧٦، رقم ٣٣، ٣٤، كُلُّهم مِن طَرِيقِ سفيان الثَّوري، عن عبد الكريم الجزري، ثني أبو الزُّبير، عن مولى لبني هاشم؛ فذكره.

ورواه عن سفيان الثَّوري أربعة؛ وهم:

((محمَّد بن كثير، وسليمان بن عبيد الله الرَّقي، ومحمَّد بن أيوب، وعبد الله بن الوليد)).

وعزاه ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ) في ((الإصابة)) لـ: ((الطَّبراني، ومُطين، وابن قانع، وابن منده، وغيرهم، من طريق الثَّوري، عن عبد الكريم الجزري، عن أبي الزُّبير، عن هاشم مولى رسول الله ﷺ))[1].

وقال السيوطي (ت٩١١هـ): ((وأخرج ابن سعد، وابن منده في ((المعرفة)) من طريق سليمان بن عبيد الله الرقي، عن[2] محمَّد بن أيوب، عن سفيان الثَّوري، عن عبد الكريم، عن أبي الزُّبير، عن هشام مولى رسول الله ﷺ))[3].

وخولف سفيان.

خالفه: عبيد الله بن عمرو الرقي؛ فرواه عن عبد الكريم، عن أبي الزبير، عن جابر.

أخرجه البيهقي في ((الكبرى)) (١٥٥/٧) نا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العبَّاس محمَّد بن يعقوب، ثنا جعفر بن محمَّد بن شاكر الصَّائغ، ثنا أبو شيخ الحراني عبد الله بن مروان، ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم بن مالك، عن أبي الزُّبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

---

(١) (٥٤٦/٦).

(٢) هكذا ((عن)).

(٣) ((اللآلي)) (١٧٣/٢).

أنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يا رَسُولَ الله، إنَّ لِيَ أمرأةً، وَهِيَ لاَ تَدْفَعُ يَدَ لاَمِسٍ، قَالَ: ((طَلِّقْهَا))، قَالَ: إنِّي أُحِبُّهَا، وَهِيَ جَمِيلَةٌ، قَالَ: ((فَاستَمتِعْ بِهَا)).

قال ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ): ((ورواه عبيد الله بن عمرو الرَّقي[1]، عن عبد الكريم، عن أبي الزبير، عن جابر؛ **فكأنَّه سلك الجادَّة**))[2].

وقال السيوطي (ت٩١١هـ): ((رواه جماعة عن الثَّوري، عن عبد الكريم، قال اخبرني أبو الزُّبير، عن مولى بني هاشم، عن النَّبيِّ ﷺ...

وهذا أخرجه البيهقي في ((سننه الكبرى)) قال ابن مندة: ورواه عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن أبي الزُّبير، عن جابر. والله أعلم))[3].

وخولف الجماعة فيه.

خالفهم: عبد الرَّزَّاق في ((المصنف)) (٩٨/٧) رقم (١٢٣٦٦)؛ فرواه عن سفيان الثَّوري، عن عبد الكريم الجزري، عن رجل، عن مولى لبني هاشم؛ فذكره.

فأبهم شيخ عبد الكريم الجزري.

قال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): ((سألت أبي عن حديث رواه معقل بن عبيد الله، عن أبي الزُّبير، عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّ رَجُلاً أَتَاهُ، فَقَالَ: **إنَّ امرَأتِي لاَ تَدْفَعُ يَدَ لاَمِسٍ، قَالَ:** ((طَلِّقْهَا))، **قَالَ: إنَّهَا تُعْجِبنِي، قَالَ:** ((تَمَتَّعْ بِهَا)).

قال أبي: حدَّثنا محمَّد بن كثير، عن سفيان، عن عبد الكريم، قال حدَّثني: أبو الزُّبير، عن مولى لبني هاشم، قال: جَاءَ رَجُلٌ إلَى النَّبِيِّ ﷺ.

ورواه غيره عن الثَّورى هكذا يُسمِّى هذا الرَّجل: هشام مولى بنى هاشم.

قال: قيل لأبي: أيُّهما أشبه.

قال: الثَّورى أحفظ))[4].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) وقع في ((الإصابة)) (٥٤٦/٦) ((عبدالله بن عمر الرقي)) باتصغير، وحذف واو عمرو.

(٢) ((الإصابة)) (٥٤٦/٦).

(٣) ((اللآلي)) (١٧٣/٢).

(٤) ((العلل)) (٤٣٣/١).

المثالُ الثَّالث عشر

عَنْ ثَابِت، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ جَالِسٌ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللهِ، يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لأُحِبُّ هَذَا فِي اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((أَخْبَرْتَهُ بِذَلِكَ؟))، قَالَ: لاَ، قَالَ: ((قُمْ فَأَخْبِرْهُ؛ تَثْبُتُ الْمَوَدَّةُ بَيْنَكُمَا))، فَقَامَ إِلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّكَ فِي اللهِ، أَوْ قَالَ: أُحِبُّكَ للهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَحَبَّكَ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي فِيهِ.

أخرجه أبو داود (٥١٢٥)، وأحمد (٣/١٤٠-١٤١، ١٥٠، ١٦٠)، و النَّسائي في ((عمل اليوم واللَّيلة)) (١٨٢، ١٨٩)، وابن حبان (٥٧١)، والحاكم في ((المستدرك)) (١٧١/٤)، والضِّياء في ((المختارة)) (١٦١٨)، وابن السُّنِّي في ((عمل اليوم واللَّيلة)) (١٩٩)، و البيهقي في ((الشُّعَب)) (٩٠٠٦)، وفي ((الآداب)) (٢١٦)، والبغوي في ((مسند ابن الجعد)) (٣١٩٣)، ومن طريق ابن شاهين في ((التَّرغيب)) (٥٠٠) كُلُّهم مِن طَرِيقِ ثابت البُناني، ثني أنس، فذكره.

ورواه عن ثابت البُناني اثنان؛ هما:

((حسين بن واقد، ومبارك بن فضالة)).

وعلَّقه البخاري في ((التَّأريخ الكبير)) فقال:

((قال الصَّلت بن محمَّد، عن عمارة بن زاذان، عن ثابت، فذكره))[1].

وقد خولفوا.

خالفهم: حمَّاد بن سلمة؛ فرواه عن حبيب بن سبيعة الضبعي[2]، عن الحارث، عن رجل من أصحاب النَّبيِّ ﷺ.

أخرجه النِّسائي في ((عمل اليوم واللَّيلة)) (١٨٤) أخبرني إبراهيم بن يعقوب، ثنا الحجَّاج، ثنا حمَّاد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة، عن الحارث، عن رجل حدَّثه بهذا الحديث.

وعلَّقه البخاري في ((التاريخ الكبير)) فقال:

وقال إسحاق، ثنا سليمان بن حرب، ثنا حمَّاد، فذكره[3].

قال أبو عبد الرَّحمن النَّسائي (ت٣٠٣هـ) عقبه: **((وهذا الصَّواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحمَّاد بن سلمة أثبت ـ والله أعلم ـ بحديث ثابت من حسين بن واقد)).**

(١) (٣١٨/٢).

(٢) وقع في ((شرح علل الترمذي)) لابن رجب (٨٤١/٢): ((ابن أبي سبيعة)).

(٣) (٣١٨/٢-٣١٩).

وقال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): ((سألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّه قال: ((**إذَا أحَبَّ الرَّجَلُ أخَاهُ؛ فَلْيُعْلِمْهُ**)).

قال أبي: ورواه حمَّاد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حدَّثه، عن النَّبيِّ ﷺ مرسلٌ.

قال أبي: هذا أشبه، وهو الصَّحيح، **وذاك لزم الطَّريق**))[١].

وقال ابن رجب (ت٧٩٥هـ): ((هكذا رواه حمَّاد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه...

وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشُّيوخ الرُّواة عن ثابت؛ كمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما؛ فرووه عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ.

وحَكَمَ الحفَّاظ هنا بصحَّة قول حمَّاد، **وخطأ من خالفه**؛ منهم: أبو حاتم، والنَّسائي، والدَّارقطني.

قال أبو حاتم: **مبارك لزم الطَّريق**؛ يعني: أنَّ رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام؛ فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإنَّ في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلاَّ حافظ))[٢].

قال الدَّارَقطني (ت٣٨٥هـ): ((رواه حسين بن واقد، وعبد الله بن الزُّبير الباهلي هكذا، ورواه حمَّاد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث، عن رجل من أصحاب النَّبيِّ ﷺ **والقول قول حمَّاد**))[٣].

وقد صحَّح حديث ثابت جماعة؛ منهم: ابن حبَّان، والمقدسي، والحاكم، والذَّهبي، والنَّووي، والألباني[٤]. وَاللهُ أَعْلَمُ.

قلت: وثمت خلاف على: حمَّاد بن سلمة؛ ليس هذا محلُّه[٥].

---

(١) ((علل الحديث)) (٢٤٩/٢) رقم (٢٢٣٨).

(٢) ((شرح العلل)) (٨٤١/٢).

(٣) ((العلل)) كما في ((المختارة)) (١٨/٥).

(٤) يُنظر: ((عجالة الرَّاغب المُتمنِّي)) (٢٦٠/١).

(٥) يُنظر: ((المسند)) (٢٢٣/٣)، ((التَّأريخ الكبير)) (٢/ ٣١٨-٣١٩)، والنَّسائي في ((عمل اليوم واللَّيلة)) (ص ٢٢٣).

المثالُ الرَّابع عشر

عَنْ بُشيرِ بن كَعب، عَن شَداد بن أَوس، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

((إنَ سيدَ الاستِغْفَارِ أنْ يَقُولَ العَبدُ: اللهم أنْتَ رَبي، لاَ إلَهَ إلاَ أنْتَ، خَلَقْتَني وَأنَا عَبدُكَ، وَأنَا على عَهدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اَستَطَعتُ، أَعُوذُ بكَ من شَر مَا صَنَعتُ، أبوءُ لَكَ بذَنْبي، وَأبوءُ لَكَ بنعْمَتكَ عَلَيَّ، فَاَغفر لِي، فإنهُ لاَ يغفرُ الذُّنُوبَ إلاَ أَنْتَ، فإنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ مُوقناَ بهَا، فَمَاتَ دَخَلَ الجنة، وَإن قَالَهَا حِينَ يُمسي مُوقِنًا بها، فَمَاتَ دَخَلَ الجنة)).

أخرجه البخاري (٦٣٠٦، ٦٣٢٣)، وفي ((الأدب المفرد)) (٦١٧، ٦٢٥)، والنَّسائي (٢٧٩/٨)، وفي ((الكبرى)) (٧٩٠٨)، وفي ((عمل اليوم والليلة)) (١٩، ٤٦٤، ٥٨٥)، وأحمد (١٢٢/٤، ١٢٤، ١٢٥) كلُّهم من طريق حُسين بن ذَكوان المُعلم، حدثني عبد الله بنُ بريدة، عن بُشير بن كعب، فذكره.

ورواه عن حسين: ((يحيى بن سعيد القطَّان، وابن أَبي عَدي، وعبد الوارث بن عبد الصَّمد، ويزيد بن زُرَيع، ومحمَّد بن جعفر غندر، وبشر بن المُفَضل)).

وخولف حُسين بن ذَكوان المُعلم.

خالفه: الوليد بن ثعلبة؛ فرواه عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبيه، مرفوعاً.

أخرجه أبو داود (٥٠٧٠)، وابن ماجة (٣٨٧٢)، والنَّسائي في ((عمل اليوم واللَّيلة)) (٢٠، ٤٦٦، ٥٧٩)، وأحمد (٣٥٦/٥) كلُّهم من طريق الوَليد بن ثَعْلَبَة الطَّائي، عن عَبْد اللهِ بن بُرَيْدَة،، عَنْ أَبِيه مرفوعاً.

ورواه عن الوليد: ((زُهَيْر بن مُعَاوِيَة، وإبراهيم، وعِيسَى بن يُونُس)).

وفي رواية: زُهَيْر بن بُرَيْدَة.

قال النَّسائي: ((حُسين أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبد الله بن بُريدة، وحديثه أولى بالصَّواب)).

قال ابن حجر: ((وخالفهم الوليد بن ثعلبة؛ فقال: عن ابن بريدة، عن أبيه؛ أخرجه الأربعة؛ إلاَّ التِّرمذي، وصحَّحه ابن حبَّان، والحاكم.

لكن لم يقع في رواية الوليد أوَّل الحديث.

قال النَّسائي: حسين المعلم أثبت من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبد الله بن بريدة، وحديثه أولى بالصَّواب.

قلت: كأنَّ الوليد **سلكَ الجادَّةَ**؛ لأنَّ جُلَّ رواية عبد الله بن بريدة، عن أبيه.

وكأنَّ مَن صحَّحه جوَّز أن يكون عن عبد الله بن بريدة على الوجهين))[1].

وخولف حُسين بن ذَكوان المُعلم ثانية.

خالفه؛ ثابت البُنَاني، وأبو العَوَّام فائد بن كيسان؛ فروياه عن عن عبد الله بن بُرَيدة، أنَّ ناسًا من أهل الكُوفة، كانوا في سفر، ومعهم شداد بن أوس، قالوا له: حدثنا رحمك الله، فذكره.

ليس فيه: ((بشير بن كعب)).

أخرجه النَّسائي في ((عمل اليوم واللَّيلة)) (٤٦٥، ٥٨١) كلُّهم من طريق عبد الله بن بُرَيدة، أنَّ ناسًا من أهل الكُوفة، كانوا في سفر، ومعهم شداد بن أوس، قالوا له: حدثنا رحمك الله، فذكره.

ليس فيه: ((بشير بن كعب)).

ورواه عن عبد الله بن بُريدة: ((ثابت البُنَاني، وأبو العَوَّام فائد بن كيسان)).

قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ((وقد تابع حسيناً على ذلك ثابتُ البُناني، وأبو العوَّام، عن بريدة، ولكنَّهما لم يذكرا بُشير بن كعب؛ بل قالا: عن ابن بريدة، عن شداد؛ أخرجه النَّسائي))[2].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((الفتح)) (١١/٩٩).

(٢) ((الفتح)) (١١/٩٩).

المثالُ الخامس عشر

عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْب. عَنْ طَاوُوس، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، قَالاَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

((لاَ يَحِلُّ لأَحَد أَنْ يُعْطِىَ الْعَطِيَّةَ فَيَرْجِعَ فِيهَا؛ إِلاَّ الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِى وَلَدَهُ، وَمَثَلُ الَّذِى يُعْطِى الْعَطِيَّةَ فَيَرْجِعُ فِيهَا؛ كَالْكَلْب يَأْكُلُ حَتَّى إِذَا شَبِعَ قَاءَ، ثُمَّ عَادَ فَرَجَعَ فِى قَيْئِه)).

أخرجه أبو داود (٣٥٣٩)، والترمذي (١٢٩٩، ٢١٣٢)، والنَّسائي (٦/٢٦٥، ٢٦٧)، وفي ((الكبرى)) (٦٤٨٤، ٦٤٩٨، ٦٤٨٥)، وابن ماجه (٢٣٧٧)، وأحمد (١/٢٣٧، ٢/٢٧، ٧٨) كلُّهم من طريق حسين بن ذكوان المُعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاووس، فذكره.

ورواه عن حسين: ((يزيد بن هارون، ومحمَّد بن جعفر، ويزيد بن زريع، وابن أبي عدي، وإسحاق الأزرق، وخالد بن الحارث)).

وأخرجه الترمذي (٢١٣١) ثنا أحمد بن منيع، ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، ثنا حسين المكتب، عن عمرو بن شعيب بن طاووس، عن ابن عمر، أنَّ رسول الله ﷺ، قال: ((مَثَلُ الَّذِي يُعْطِي الْعَطِيَّة، ثم يَرْجِعُ فِيهَا، كَالْكَلْبِ أَكَلَ، حَتَّى إِذَا شبع قَاء، ثُمَّ عَاد فَرَجَعَ فِي قَيْئِهِ)).

ليس فيه: (ابن عبَّاس)).

قال ابن حجر في ((الدِّراية)) (٢/١٨٤): ((وصحَّحه التِّرمذي، وابن حبان، والحاكم)).

<u>وقد خولف حسين بن ذكوان المُعلم.</u>

<u>خالفه:</u> عامر الأحول؛ فرواه عن عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدِّه؛ **فسلك الجادَّة.**

أخرجه أحمد (٢/١٨٢)، وابن ماجه (٢٣٧٨)، و((النَّسائي (٦/٢٦٤)، وفي ((الكبرى)) (٦٤٨٣) كلُّهم من طريق سعيد بن أبي عَروبة، عن عامر الأحول، عن عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

((لاَ يَرْجِعُ أَحَدٌ فِي هِبَتِه، إلاَّ وَالِدٌ مِنْ وَلَدِه، وَالْعَائِدُ فِي هِبَتِه كَالْعَائِد فِي قَيْئِهِ)).

وفي لفظ عبد الأعلى: ((لاَ يَرْجِعْ أَحَدُكُمْ فِي هِبَتِه، إلاَّ الْوَالِدَ مِنْ وَلَدِهِ)).

ورواه عن سعيد: ((محمد، وعبد الأعلى، وإبراهيم بن طَهْمان)).

قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ((وأخرجه النَّسائي من طريق عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، فقال: عن أبيه، عن جدِّه؛ **سلك الجادة.**

قال الدَّارقطني في ((العلل)): ولعلَّ الطَّريقين محفوظان))[1].

---

(١) ((الدِّراية)) (٢/١٨٤).

ثمّ قال الحافظ: ((وقد رواه أسامة بن زيد، عن الحجّاج، عن عمرو، كما قال عامر، ورواه الحسن بن مسلم عن طاوس مرسلاً)).

قلت: بل رواه أسامة بن زيد، والحجّاج، عن عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدّه.

أخرجه أبو داود (٣٥٤٠)، وأحمد (٢/١٧٥، ٢٠٨) كلاهما من طريق عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، عنْ جدّه عبد الله بن عَمْرو، عنْ رسُول الله ﷺ، قَال:

((مَثلُ الّذي يسْترِدُّ ما وَهبَ، كمَثلِ الْكَلْب، يَقيءُ، فَيأْكُلُ قَيْئَهُ، فإذا اسْترَدَّ الْوَاهبُ فَلْيُوَقَّفْ فلْيعرّفْ بِمَا اسْترَدَّ، ثُمّ لِيُدْفعْ إليْه ما وهبَ)).

ولفظ حجاج: ((الرّاجعُ في هِبَتِه كالكَلْبِ، يَرْجعُ في قَيْئِه)).

ورواه عن عمرو: ((أُسامة، والحجاج بن أرطاة)).

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

المثالُ السَّادس عشر

عَنْ عُبيد الله بن عمر، أخبرني عمر بن نافع، عن نافع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ.
قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: وَمَا الْقَزَعُ؟ قَالَ: يُحْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكُ بَعْضٌ.

أخرجه البخاري (٥٩٢٠)، ومسلم (٥٦١٠، ٥٦١١)، والنَّسائي (١٨٢/٨)، وفي ((الكبرى)) (٩٢٥٣، ٩٢٥٤)، وابن ماجة (٣٦٣٧)، وأحمد (٣٩/٢، ٥٥)، وابن أبي شيبة (٨٢/٦)، والبيهقي (٣٠٥/٩)، وفي ((شعب الإيمان)) (٦٢٠٨)، وفي ((معرفة السنن والآثار)) (٥٩١٥)، وابن حبان (٥٥٩٨) كلُّهم من طريق عُبيد الله بن عمر، به.

ورواه عن عبيد الله: ((ابن جريج، ويحيى بن سعيد، وأبو أسامة، ووالد ابن نمير، ومحمَّد بن بشر، وشجاع بن الوليد))

هذا؛ وقد خولف الجماعة في روايتهم عن عبيد الله بن عمر، عن عمر بن نافع.

خالفهم: عبد الله بن نُمير، وسفيان الثَّوري، وحَمَّاد بن زيد، وابن جُريج؛ فرووه عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، به.

ليس فيه: ((عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ)).

أخرجه النَّسائي (١٣٠/٨، ١٨٢)، وفي ((الكبرى)) (٩٢٥٦، ٩٢٥٧، ٩٢٥٥)، وأحمد (١٤٣/٢)، والطَّبراني في ((الكبير)) (١٨٠/١١) رقم (٢٨٠)، وفي ((الأوسط)) (١٣٤٦) كلُّهم من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ.

ليس فيه: ((عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ)).

ورواه عن عبيد الله: ((عبد الله بن نُمير، وسفيان الثوري، وحَمَّاد بن زيد، وابن جُريج))

ورجَّح النَّسائي (ت٣٠٣هـ) زيادة ذِكْرِ: ((عمر بن نافع))؛ حيث قال: ((حديث يحيى بن سعيد، ومحمَّد بن بشر، أولى بالصَّواب)).

وفيهما الزِّيادة.

وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ((وقد أخرجه مسلم، والنَّسائي، وابن ماجة، وابن حبان، وغيرهم من طرق متعدِّدة، عن عبيد الله بن عمر بإثبات: عمر بن نافع.

ورواه سفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، ومحمَّد بن عبيد، عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه؛ وكأنَّهم **سلكوا الجادَّة**؛ لأنَّ عبيد الله بن عمر معروفٌ بالرِّوايةِ عن نافع مكثرٌ عنه.

والعمدة على من زاد عمر بن نافع بينهما؛ لأنَّهم حفَّاظٌ، ولا سيَّما فيهم من سمع عن نافع نفسه؛ كابن جريج. والله أعلم)).

قلت: ويقوِّي سلوكهم الجادَّة: أنَّ عبيد الله بن عمر، قد توبع في روايته عن عمر بن نافع.

تابعه: عثمان بن عثمان الغَطَفَاني، وروح بن قاسم، وعثمان بن عثمان، وعبد الرَّحمن بن محمَّد بن أبي الرِّجال، وزهير؛ فرووه عن عمر بن نافع، عن نافع، به.

أمَّا رواية عثمان بن عثمان الغَطَفَاني؛ فأخرجها مسلم (٥٦١٢)، وأحمد (٤/٢، ٣٩)، ومن طريق أبو داود (٤١٩٣).

ورواه عن عثمان: ((أحمد بن حنبل، ومحمد بن المثنى)).

وأمَّا رواية روح بن قاسم؛ فأخرجها مسلم (٥٦١٢)، وابن حبان (٥٥٩) كلاهما من طريق يزيد بن زريع، ثنا روح بن القاسم، به.

ورواه عن يزيد: ((أمية بن بِسْطَام، ومحمَّد بن المنهال)).

وأمَّا رواية عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي الرِّجال؛ فأخرجها النَّسائي (١٣٠/٨)، وفي ((الكبرى)) (٩٢٥٢)، وعبد الرزاق (٤٠٧/٥) رقم (٩٢٩٨) كلاهما قال: أخبرني عمران بن يزيد، ثنا عبد الرَّحمن بن محمَّد بن أبي الرِّجال، عن عمر بن نافع.

وأمَّا روايه زهير؛ فأخرجها أحمد (١٣٧/٢) ثنا يحيى بن أبي بُكير، ثنا زُهير، ثنا عمر بن نافع.

وقد توبع عمر بن نافع:

تابعه: أيوب، وعبد الله بن عُمر العُمَري، وعبد الرَّحمن السراج.

أمَّا رواية أيوب؛ فأخرجها أبو داود (٤١٩٤)، وأحمد (١٠١/٢) كلاهما من طريق حمَّاد بن سلمة، أخبرنا أيوب.

ورواه عن حمَّاد: ((موسى بن إسماعيل، وعفَّان)).

وأمَّا رواية عبد الله بن عُمر العُمَري؛ فأخرجها أحمد (١٥٦/٢)، والبيهقي في ((معرفة السنن والآثار)) (٥٩١٤) كلاهما من طريق عبد الله بن عمر العُمَري، عن نافع.

ورواه عن عبد الله: ((حمَّاد، وسفيان)).

وأمَّا رواية عبد الرحمن بن السراج؛ فأخرجها مسلم (٥٦١٣) ثنا أبو جعفر الدارمي، ثنا أبو النُّعمان، ثنا حمَّاد بن زيد، عن عبد الرحمن السراج.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

المثالُ السَّابع عشر

عن أبي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ فِي سُوقِ مَكَّةَ:

((وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَوْلاَ أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ)).

أخرجه الترمذي (٣٩٢٥)، والنسائي في ((الكبرى)) (٤٢٣٨، ٤٢٣٩)، وابن ماجة (٣١٠٨)، وأحمد (٤/٣٠٥)، وعبد بن حميد (٤٩١)، والدَّارمي (٢٥١٠) كلُّهم من طريق ابن شهاب الزُّهري، أنبأنا أبو سلمة بن عبد الرَّحمن؛ فذكره.

ورواه عن ابن شهاب: ((شعيب، وصالح بن كيسان، وعقيل)).

قال التِّرمذي: ((هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ، وقد رواه يونس عن الزُّهري نحوه.

ورواه محمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، وحديث الزُّهري عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عدي بن حمراء، عندي أصح)).

وقد اختُلف على الزُّهري في صحابيه.

خالفه: معمر، واختُلف عليه فيه.

فرواه عبد الرزاق، وإبراهيم؛ كلاهما عنه، عن الزُّهري، عَنْ أَبي سلمة بن عبد الرَّحمن، عن أبي هريرة.

أخرجه النسَّائي في ((الكبرى)) (٢/٤٨٠، ٤٢٥٤- المسند الجامع) أنا سلمة بن شبيب، عن إبراهيم بن خالد، وأحمد (٤/٣٠٥) ثنا عبد الرزاق.

كلاهما: ((عبد الرَّزَّاق، وإبراهيم)) عن مَعْمر، به؛ ولفظه: قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْحَزْوَرَةِ، فَقَالَ: ((عَلِمْتُ أَنَّكِ خَيْرُ أَرْضِ اللهِ وَأَحَبُّ الأَرْضِ إِلَى اللهِ وَلَوْلاَ أَنَّ أَهْلَكِ أَخْرَجُونِي مِنْكِ مَا خَرَجْتُ)).

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: الْحَزْوَرَةُ عِنْدَ بَابِ الْحَنَّاطِينَ.

ورواه رباح؛ عنه، عن محمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهري، عَنْ أَبي سلمة بن عبد الرَّحمن، عن بعضهم، أنَّ رسول اللّه ﷺ، قَالَ وهو في سوق الحزورة؛ فذكره.

أخرجه أحمد (٤/٣٠٥) ثنا إبراهيم بن خالد، ثنا رباح، عن معمر؛ فذكره.

هذا؛ وقد خولف فيه الزُّهري.

خالفه: محمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): ((... رواه **محمَّد** بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، قال: إنَّ رَسُوْلَ اللَّهِ ﷺ، قال: وهو بالحزورة: ((**واللهِ إنِّي لأَعْلَمُ أَنَّكَ خَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ**...)) الحديث.

ورواه الزُّهري، عن أبي سلمة، عن عبد اللَّه بن عدي بن الحمراء ﷺ، وهو المحفوظ، والحديث حديثه، وهو مشهور به.

وقد سمعه الزُّهري أيضاً من **محمَّد** بن جبير بن مطعم، عن عبد اللَّه بن عدي ﷺ، **وسلك محمَّد بن عمرو الجادَّة**، فقال: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ))[1].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁
❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١) ((النُّكت على ابن الصلاح)) (٢/٦١١).

الخاتمة

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وبعد:

ها قد تمّ ـــ بحمد الله ومنته ـــ ما أردتُ جمعه وزبره، حول ما يتعلّق بموضوع ((نقد الرِّوايات بسلوك الجادَّة)).

وظهر لي من خلال البحث النَّتائج التَّالية:

- أنَّ من طرق نقد المرويات سلوك الرَّاوي الجادَّة.
- أنَّ نقد الرِّوايات بسلوك الجادَّة هو مسلك المتقدِّمين والمحقّقين من المتأخِّرين.
- أنَّ طريق الجادَّة لا يصلح في المتابعات والشَّواهد؛ وذلك لخطأ الرَّاوي البيِّن فيه.
- أهمِّيَّة جمع الطُّرق للكشف عن عللِ المرويَّات.
- كثرة الطُّرق لا تعني دائماً صحَّة الإسناد؛ إلاَّ إذا كان ضعفها ليس بشديد.

كانت هذه هي أبرز النَّتائج؛ وليست كلُّها، فإن صاحبني في ذلك التَّوفيق؛ فهذا من فضل الله وكرمه، وإحسانه.

وإن زلّ بي قلمي وسوء فهمي عن جادَّة الصَّواب إلى الوقوع في الخطأ، فذلك منِّي ومن الشَّيطان، والله ورسوله منه براء، وأستغفرُ اللهَ من ذنبي، ومن زلي.

وصلى الله وبارك على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الكشّافات

وتضم الرِّسالة كشّافين، وهما:

الأوَّل: كشّاف المصادر والمراجع.

الثَّاني: كشّاف موضوعات الرِّسالة.

كشَّافُ المَصادر وَالمَراجع[1]

○ ((**القرآن الكريم**))[2].

○ ((**أصول منهج النَّقد عند أهل الحديث**))؛ لعصام أحمد البشير، مؤسَّسة الرَّيان، ط:٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

○ ((**الآحاديث المختارة**))؛ لمحمد بن عبد الواحد المقدسي، ت/ عبد الملك بن دهيش، ط١، ١٤١٢هـ.

○ ((**الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث**))؛ لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي، ت/ محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١.

○ ((**الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشَّواهد والمتابعات**))؛ **تأليف أبي معاذ** طارق بن عوض الله بن محمَّد، مكتبة ابن تيمية، ط:١، ١٤١٧هـ-١٩٩٨م.

○ ((**الإصابة في تمييز الصَّحابة**))؛ للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد اليحياوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

○ ((**الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى**))؛ تأليف: علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١، الطبعة: الأولى.

○ ((**التَّاريخ الكبير**))؛ محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بدون تأريخ.

○ ((**التَّلخيص**))؛ للحافظ أبي عبد الله الذهبي (ت٧٤٨هـ)، بذيل المستدرك للحاكم، دار المعرفة، بدون طباعة.

○ ((**التَّمييز**))؛ تأليف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين، دار النشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية - ١٤١٠، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

○ ((**التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**))؛ تأليف عبد الرَّحمن بن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي.

○ ((**الجامع الصحيح** المسند **المختصر من أمور الرسول ﷺ وسننه وأيامه**))؛ لأبي عبدالله محمد إسماعيل إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري (ت٢٥٦هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة السلفية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

---

(١) سرت في ذكر المصادر والمراجع على الطَّريقة التَّالية:
ـ لم اعتبر في التَّرتيب (ال) التَّعريف.
ـ رتَّبت هذا الفهرس على حروف المعجم: ((أ، ب، ت، ث...))؛ وبدأت بالقرآن الكريم كلام الله؛ وهو أجل الكتب.

(٢) بدأت بالقرآن؛ لأنَّه أشهر الكتب.

- ((**الجامع الصحيح**))؛ لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وفؤاد عبد الباقي وكمال حوت، كل جزء من الكتب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ((**الجامع لأخلاق الرّاوي، وآدآب السّامع**))؛ أحمد بن علي أبو بكر أبو بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ) البغدادي (ت٤٦٣هـ)، ت/ محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- ((**الجرح والتعديل**))؛ لابن أبي حاتم محمد بن عبدالرحمن الرازي (ت٣٢٧هـ)، مصورة دار الكتب الإسلامي، عن الطبعة الأولى الهندية سنة ١٢٧١هـ.
- ((**الحديث المقلوب**))؛ للدتور محمَّد بن عمر بازمول، بحث مشور في مجلة جامعة أم القرى، العدد (٢١)
- ((**السنن الكبرى**))؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٤١٣هـ.
- ((**العجاب في بيان الأسباب**))؛ تأليف: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، دار النشر: دار ابن الجوزي - السعودية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس.
- ((**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**))؛ لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق، الناشر: إدارة ترجمان السنة.
- ((**العلل الورادة في الأحاديث النبوية**))؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زيد الله السلفي، دار طيبة، الطبعة الأولى، ولكل مجلد تاريخ طبع.
- ((**العلل ومعرفة الرّجال**))؛ تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: المكتب الإسلامي ، دار الخاني - بيروت ، الرياض - ١٤٠٨ - ١٩٨٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عبَّاس.
- ((**الكامل في ضعفاء الرِّجال**))؛ لأبي أحمد عبدالله بن عدي (ت٣٦٥هـ)، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- ((**اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**))؛ لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ((**المجروحين**))؛ محمد بن حبان البستي، ت/ محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، ١٤١٢هـ.
- ((**المحكم والمحيط الأعظم**))؛ تأليف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.
- ((**المحلى**))؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، بدون تاريخ.
- ((**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**))؛ تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار النشر: المكتبة العلمية – بيروت.
- ((**المصنَّف**))؛ لأبي بكر ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق:عبدالخالق الأفغاني الدار السلفية بالهند، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ((**المعجم الأوسط**))؛ للحافظ الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

- ((**المعجم الكبير**))؛ للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- ((**المغرب في ترتيب المعرب**))؛ بدون معلومات،
- ((**الموضوعات**))؛ لأبي الفرج: عبدالرحمن ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- ((**الموطأ**))؛ للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة التجارية، بدون تاريخ.
- ((**النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح**))؛ للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، دار الرَّاية، ط:٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ((**اليواقيت والدُّرر في شرح نخبة ابن حجر**))؛ تأليف: عبد الرؤوف المناوي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: المرتضي الزين أحمد.
- ((**بلوغ المرام من أدلة الأحكام**))؛ أحمد بن علي بن حَجَر (ت٨٥٢هـ)، ت/ الزهيري، مكتبة الدليل، ط١، ١٤١٧هـ.
- ((**تاج العروس من جواهر القاموس**))؛ تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين
- ((**تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**))؛ لمحمد بن عبدالرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ((**تذكرة الحفاظ**))؛ لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)،ت/ عبدالحمن المعلمي، طبع بالهند، دار الكتب.
- ((**تقريب التهذيب**))؛ للحافظ أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ((**تهذيب الأسماء واللغات**))؛ الإمام النَّوَوي (ت٦٧٦هـ).
- ((**تهذيب اللغة**))؛ تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى ، تحقيق: محمد عوض مرعب.
- ((**تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**))؛ تأليف: علي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن ماكولا أبو نصر، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: سيد كسروي حسن.
- ((**توجيه النظر إلى أصول الأثر**))؛ تأليف: طاهر الجزائري الدمشقي، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- ((**توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**))؛ تأليف: ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

- ((**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**))؛ تأليف: أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي.
- ((**جامع التِّرمذي**))؛ لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، اعتنى به عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- ((**جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر**))؛ لأبي الشيخ عبدالله بن جعفر الصبهاني (ت٣٦٩هـ)، ت/ بدر بن عبدالله البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤١٧هـ.
- ((**جمهرة اللغة**))؛ دار النشر: دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: رمزي منير بعلبكي.
- ((**حاشية الإمام السندي على سنن النسائي**))؛ اعتنى به: عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- ((**خلاصة البدر المنير**))؛ عمر بن علي بن المُلَقِّن (ت٨٠٤هـ)، ت/ حمدي بن عبدالمجيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤١٠ هـ.
- ((**دراسات في منهج النَّقد عند المحدِّثين**))؛ د. محمَّد علي قاسم العمري، دار النفائس، ط:١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ((**زهر الرُّبا**))، على سنن النسائي، اعتنى به: عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- ((**سبل السَّلام شرح بلوغ المرام**))؛ لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد صبحي حسن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ((**سنن ابن ماجه**))؛ لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، دار الحديث القاهرة، بدون طبعة وتاريخ.
- ((**سنن أبي داود**))؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: دار الجنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ((**سنن الدَّارقطني**))؛ لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، بتصحيح وعناية: السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المحاسن، بيروت.
- ((**سنن الدَّارمي**))؛ للحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، حققه وخرج أحاديثه، فواز أحمد وخالد السبع، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ((**شرح السُّنَّة**))؛ للحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦)، تحقيق وتعليق شعيب الأناووط ومحمد الشاوش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ((**شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**))؛ تأليف: نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف بملا على القاري، دار النشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت - بدون ، الطبعة: بدون، تحقيق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم.

- ((**شرح علل الترمذي**)) لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، ت / د.**همام عبد الرَّحمن سعيد**، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٧.
- ((**شعب الإيمان**))؛ تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.
- ((**صحائف الصَّحابة وتدوين السُّنَّة النَّبويَّة المشرَّفة**))؛ إعداد أحمد بن عبد الرَّحمن الصويان، ط:١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ((**صحيح الأدب المفرد**))؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي، الطبعة الأولى.
- ((**صحيح سنن أبي داود باختصار السند**))، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ((**صحيح سنن النسائي باختصار السند**))، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ((**صحيح مسلم**))، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة: دار إحياء الكتب العلمية ١٣٧٤هـ.
- ((**عجالة الرَّاغب المُتمنِّي في تخريج كتاب عمل اليوم والليلة**))؛ لابن السُّني، بقلم أبي أسامة سليم الهلالي، دار ابن الجوزي، ط:١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ((**علل الحديث**))؛ لأبي محمد عبدالرحمن الرازي (ت٣٢٧هـ)، دار المعرفة، الطبعة ١٤٠٥هـ.
- ((**عمل اليوم والليلة**)) مع كتاب: ((العجالة))؛ لأبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن السني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- ((**عمل اليوم والليلة**))؛ أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، ت / **فاروق حمادة**، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٤٠٧ هـ.
- ((**عون المعبود في شرح سنن أبي داود**))؛ لمحمد شمس الحق، مكتبة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ((**فتح الباري شرح صحيح البخاري**))؛ أحمد بن على بن حَجَر (ت٨٥٢هـ)، المكتبة السلفية، ت/ محب الدين، وترتيب / محمد فؤاد، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- ((**فتح المغيث شرح ألفية الحديث**))؛ تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى.
- ((**لسان العرب**))؛ تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.
- ((**لسان الميزان**))؛ تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند.

- ((**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**))، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ((**مختار الصّحاح**))؛ تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، دار النشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥، الطبعة: طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر.
- ((**مسند ابن الجعد**))؛ لأبي الحسين علي بن الجعد، روايه عبدالله بن محمد البغوي، ت / عامر أحمد حيدر: مؤسسة نادر، ط١، ١٤١٠هـ.
- ((**مسند الشافعي**))؛ مع الشفاء، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٦هـ،
- ((**معجم الصّحابة**))؛ لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع (ت٣١٥)، ضبط صلاح الدين بن سالم،ط١، ١٤١٨هـ.
- ((**معجم مقاييس اللغة**))؛ تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار النشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م،الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- ((**معرفة الرِّجال**))؛ ليحيى بن معين، ت/ محمد كامل القصار، ومحمد مطيع حافظ، وغزوة بدير، ط/١. ١٤٠٥هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ((**معرفة الصّحابة**))؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: عادل يوسف، دار الوطن، ط:١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ((**مقدِّمة التَّمييز**)) = التَّمييز.
- ((**منهج الإمام أحمد في التَّعليل وأثره في الجرح والتَّعديل**))؛ للدكتور أبي بكر بن الطيب كافي، دار ابن حزم، ط:١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ((**منهج النّقد عند المحدِّثين**))؛ تألف د. محمَّد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ط:٣، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ((**نخبة الفِكر**))؛ للحافظ ابن حجر؛ مع شرح القاري؛ وتقدَّم.
- ((**نيل الأوطار**))؛ محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بدون تأريخ وطبع.

كشافُ الموضوعات

المُقَدِّمَةُ ٣
النَّقدُ للرِّوايات باعْتِبَارِ المَحَلِّ يَنْقَسِمُ إلى قسمين ٤-٥
سَبَبُ اخْتِيَارِ الموضوع ٥
بَيَانُ أَهَمِيَّةِ الموضوع ٥
خطَّة البَحث.. ٦
مَنْهَجُ البحثِ ٧

الفَصْلُ الأَوَّلُ

دراساتٌ حولَ القاعدَة

٨ ــ ٣٢

وفيه أحد عشر مبحثاً

المبحث الأوَّل: التَّعريف بالقاعدة.. ٩-١٢
المبحث الثَّاني: تعبيرات العلماء عن القاعدة ١٣-١٤
المبحث الثَّالث: معني القاعدة - ((سلوك طريق الجادَّة)) - ومرادفاتها ١٥-١٦
المبحث الرَّابع: امثلة عامَّة لطريق الجادَّة..................................... ١٧-١٨
المبحث الخامس: من يشتهر عنه التَّعليل بهذه الطَّريقة ١٩-٢١
المبحث السَّادس: شرط التَّعليل بـــ((سلوك الجادَّة)) ٢٢-٢٤
المبحث السَّابع: سلوك الجادَّة من علل الحديث ٢٥-٢٦
فرع: سلوك طريق الجادَّة؛ هل هو من باب القلب المتعلّق بالإسناد؟ ٢٥-٢٦
المبحث الثَّامن: الأسباب الحاملة لسلوك الجادَّة ٢٧
تعريف الوهم ٢٧
المبحث التَّاسع: كيفية إدرك ((سلوك الجادَّة))................................. ٢٨-٣٠
أهمية جمع الطرق ٢٨-٢٩

القرائن ٢٩-٣٠
المبحث العاشر: محل التَّعليل بالقاعده ٣١
المبحث الحادي عشر: طريق الجادَّة لا يصلح في المتابعات والشَّواهد ٣٢

الفَصْلُ الثَّاني
التَّطبيقات العمليَّة عَلَى القَاعِدَة
٣٣ - ٦٥
وفيه اثنان وعشرون مثالاً

المثال الأوَّل ٣٤-٣٥
المثال الثَّاني ٣٦-٣٧
المثال الثَّالث ٣٨
المثال الرَّابع ٣٩
المثال الخامس ٤٠-٤١
المثال السَّادس ٤٢-٤٣
المثال السَّابع ٤٤-٤٦
المثال الثَّامن ٤٧
المثال التَّاسع ٤٨-٤٩
المثال العاشر ٥٠-٥١
المثال الحادي عشر ٥٢-٥٣
المثال الثَّاني عشر ٥٤-٥٥
المثال الثَّالث عشر ٥٦-٥٧
المثال الرَّابع عشر ٥٨-٥٩
المثال الخامس عشر ٦٠-٦١
المثال السَّادس عشر ٦٢-٦٣
المثال السَّابع عشر ٦٤-٦٥

الخاتمة

الخاتمة ٦٦

الكشّافات

٦٧ - ٧٦

كشّاف المصادرِ والمراجع ٦٨-٧٣
كشّاف الموضُوعاتِ ٩٣-٩٥

